



PROVISIONAL

A/PV.2307
6 December 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والمشرون

الجمعية العامة

محضر خرفي مؤقت للجلسة السابعة والثلاثاء بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الجمعة ٦ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ الساعة ١٠ / ٣٠

السيد يوباد أيأى (نيبال)

الرئيس :

(نائب الرئيس)

— تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين وانماء التعاون بين

جميع البلدان وتوطيد قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول (٢٠)

(أ) مشروع القرار A/L.748 and Corr.1 and add.1 and 2

(ب) مشروع القرار A/L.749 and Corr.1

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلاً باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر . وحيث أن هذا المحضر وزع في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ . فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيداً تاماً لتيسير الانجاز العمل .

74-70425/A

البند ٢٠ من جدول الأعمال

تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة وتدعيم السلم والأمن الدوليين ، وانماء التعاون بين جميع البلدان ، وتوطيد قواعد القانون الدولي في العلاقات بين الدول :

- (أ) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : الأرجنتين ، الأردن ، أندونيسيا ، ايران ، إيطاليا ، باكستان ، بوروندي ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، السلفادور ، سنغافورة ، غانا ، غيانا ، غينيا ، فولتا العليا ، قبرص ، كوستاريكا ، الكونغو ، لاوس ، لبنان ، ليبيريا ، مالي ، مدغشقر ، المغرب ، المكسيك ، موريتانيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، يوغوسلافيا ، اليونان (A/L.748 and Corr.1 and Add.1 and 2)
- (ب) مشروع قرار مقدم من البلدان التالية : استراليا ، إيطاليا ، سنغافورة ، السويد ، غانا ، الفلبين ، فيجي ، كندا ، كوستاريكا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلند الشمالية ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان (A/L.749 and Corr.1)

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : أعطي الكلمة أولا لممثل رومانيا الذي يود أن يقدم مشروع

القرار الوارد في الوثيقة (A/L.748 and Corr.1 and Add.1 and 2)

السيد داتكو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : منذ عامين طرحت رومانيا على الجمعية العامة

مشكلة تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصيانة وتعزيز السلام والأمن الدوليين ، وتنمية التعاون بين كافة الأمم وتميز معايير القانون الدولي في العلاقات بين الدول .

وفي هذا العمل التي منذ البداية عدد كبير من الوفود ، التي عقدت العزم على أن تحمل

سويا في هذا الاتجاه .

ونحن إذ اتخذنا هذه المبادرة ، فأننا انطلقنا من الافتراض القائل بأنه في العالم الحاضر ،

تسود ظروف تتطلب وتسمح في نفس الوقت بأن تزيد بطريقة كبيرة من اسهام منظمنا في حل المشكلات الكبرى ذات الأهمية المشتركة ، وكذا في تنمية التعاون العريض بين كافة الأمم .

ان ضرورة تدعيم دور منظمة الأمم المتحدة في العلاقات الدولية ، كما اشار الى ذلك عدد كبير من الوفود في المناقشات في هذه الدورة . قد تأكد نظرا لظهور مشكلات جديدة أكثر تعقيدا وتمس بطبيعتها مصالح كافة الدول مشكلات لا يمكن أن تحل بطريقة عادلة ودائمة الا اذا استمعنا بالامكانيات والوسائل المتاحة لمنظمة الأمم المتحدة ومن ثم بمشاركة كافة البلاد المعنية .

ان تعقيد وترابط هذه الظواهر الاقتصادية التي نصادفها اليوم جعلت من التعاون بين الدول على الصعيد المتعدد الأطراف شرطا أساسيا لاستمرار تقدم الانسانية بيد أن الأمم المتحدة في عياكلها الشبه عالسية هي التي تهيم الاطراف بالنسبة لمثل هذا التعاون . ان هذا المحفل العالمي هو الذى يقدم لكل بلد صغيرا او كبيرا امكانية تقديم اسهامه الذاتي في بحث ودراسة وحل المشكلات ذات المصالح المشتركة والتي تمس السلام وأمن ورفاهية جميع الأمم .

ونحن ان نؤكد مرة اخرى الأهمية الكبرى التي تعلقها الأمم لمنظمة الامم المتحدة فان الرئيس نيكولاى شاوسسكو أكد أخيرا أن رومانيا عازمة على أن تقدم في المستقبل أيضا اسهامها الكامل في تحسين وفي ديمقراطية نشاط منظمة الأمم المتحدة ، وفي تعزيز دورها في حل المشكلات الكبرى للحياة الدولية .

ان رومانيا لمقتنعة بأن الأمم المتحدة مدعوة لأن تلعب دورا هاما في انجاز الأهداف التي ننشدها من أجل اقامة نظام اقتصادى وسياسي دولي جديد .

انه لمن دواعي الاعتباط أن نلاحظ أن منظمة الأمم المتحدة كان لها خلال السنوات الأخيرة مشاركة أكثر نشاطا في بحث المشكلات الكبرى التي تواجه الانسانية ، ومن المشجع أن نرى أنه كان هناك لجوء بصفة متزايدة الى اجهزة ووسائل وبيئة المنظمة الدولية مما عاد بنتائج طيبة بالنسبة لتطور المواقف الحالية وبالنسبة لعملية تسويتها .

ان منظمنا قد تدخلت بطريقة ايجابية في الجهود الرامية الى اقرار ونباء سلام في الشرق الأوسط ، وكذلك فيما يتعلق بأزمة قبرص ، وفي هذا السياق ، فأني أود أن أؤكد على الاعمال ذات الأهمية الخاصة التي قام بها اميننا العام السيد كورت فالدهايم .

ان منظمة الامم المتحدة أصبحت نقطة الالتقاء للجهود والعمل الرامية الى اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وتنسيق السياسات في مجال المواد الأولية والتنمية . انه تحت رعاية منظمنا عقدت ثلاث مؤتمرات دولية كبرى ولا سيما في مجالات قانون البحار والسكان والتغذية .

لقد كنت أقول وأنا أقدم هذه المبادرة منذ عامية للجمعية العامة ، أن الهدف النهائي الذي ينبغي أن نصل اليه نحن الدول الاعضاء في هذه المنظمة هو أن نجعل من منظمة الأمم المتحدة بجهودنا المتضافرة بيئة قوية وفعالة من أجل تحقيق المثل العليا للسلام والأمن والتعاون والتقدم لكافة الشعوب .

ومنذ البداية فاننا أكدنا على أن نقاط الاعتداء التي ينبغي أن نستلهم منها الجهد الموجهة نحو تعزيز منظمة الامم المتحدة ونحو زيادة دورها في العلاقات الدولية المعاصرة ، لا يمكن أن تكون غير تلك الاهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وفي رأينا أن ميثاق الامم المتحدة قد قدم وما زال يقدم امكانيات لاتخاذ اجراءات من شأنها زيادة فاعلية نشاط منظمنا ، وفي الواقع أن أحكاما عامة في الميثاق لم تنفذ تنفيذا تاما ، ولم تطبق تطبيقا تاما حتى الآن .

وفي نفس الوقت الذي عقدنا فيه العزم على السير في هذا الطريق فاننا لاحظنا تعقيد المهمة التي تنتظرنا ، واعترفنا أنه لا يمكن أن تتحقق مرة واحدة وبصورة فورية . ان الأمر كان يتعلق فـي الواقع بالقيام بعملية كاملة تتطلب جهودا مستمرة ودؤوبة ، وهذه العملية وضعناها على أساس أنها مدخل تدريجي للمشكلة وخطوة مرحلية على أساس أن الظروف ينبغي أن تنتهي من أجل اتخاذ اجراءات مقبولة بصفة عامة .

وكنتييجة للمناقشات في الجلسات العامة خلال الدورتين الأخيرتين حول هذا البند من جدول الأعمال ، فان الجمعية العامة أقرت بالاجماع القرارات ٢٩٢٥ (د-٢٧) و ٣٠٧٣ (د-٢٨) وفي هذه القرارات فان الجمعية العامة اعترفت بالضرورة الملحة التي تقع على منظمة الامم المتحدة بحيث تصبح أداة أكثر فاعلية من أجل الحفاظ على الاستقلال وسيادة كافة الدول وكذلك الحقوق الثابتة لكل شعب في أن يقرر بنفسه مصيره دون ما أي تدخل خارجي . ان هذه القرارات قد وضحت واجب هذه المنظمة في القيام باجراءات حازمة تتمشى مع الميثاق ولكي تتصدى للسيطرة الاجنبية ، ولكي تدرأ وتوقف اعمال العدوان أو أية أعمال أخرى تنتهك الميثاق وتعرض للخطر السلام والأمن الدوليين .

ان الجمعية العامة قد عبرت أيضا عن ثقة الدول الأعضاء في قدرة منظمة الأمم المتحدة على تقديم اسهام متزايد في تعزيز السلام والأمن الدوليين عن طريق أعمال ترمي الى اقامة العلاقات الدولية بين كافة الدول على أساس مبادئ الميثاق .

ان الجمعية العامة قد أوصت الدول الأعضاء بأن تستخدم بصورة أكثر نشاطا الاجتهاد
والامكانيات التي أتاحها الميثاق من أجل درء النزاعات والتسوية السلمية لها .
فضلا عن هذه الملاحظات والتوصيات ذات الطابع العام والعالمي ، فان الجمعية العامة قد
توصلت الى النتيجة القائلة بأن تعزيز دور منظمة الامم المتحدة يتطلب تحسينا مستمرا في عمل وفاعلية
هيئاتها الاساسية وذلك في ممارسة مسؤولياتها التي تقع عليها بموجب الميثاق ، وفي هذا السياق
فان الجمعية العامة رأت أنه من الضروري ومن الهام القيام بدراسة والاتفاق على الطرق والسبل التي
يمكن أن تزيد من فاعلية قراراتها الذاتية ، وكذلك من فاعلية قرارات الهيئات الاخرى التابعة
للمنظمة ، وفي هذا الصدد فان الجمعية العامة قد أشارت الى أن الطريق الرئيسي الذي ينبغي
اتباعه من أجل زيادة فاعلية القرارات هو التعزيز النشط لطريقة المشاورات بين كافة الدول الأعضاء
المعنية خلال عملية اعداد واقرار القرارات وكذلك خلال عملية التطبيق وتقييم نتائجها العملية .

• وبعد أن حددت الاتجاهات الرئيسية لعملنا ، فإن الجمعية العامة اتخذت الاجراءات اللازمة من أجل التحضير للأعمال المقبلة حول هذا البند من جدول الأعمال ودعت الدول الأعضاء الى التعريف بوجهات نظرها وباقتراحاتها فيما يتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة . ان التقرير A/9695 الذي أعده الأمين العام وعرضه للبحث في هذه الدورة يمثل بطريقة منهجية وجهات النظر والاقتراحات التي صيغت خلال الدورة السابعة والعشرين والثامنة والعشرين للجمعية العامة ، وكذلك في البلاغات الواردة من الدول الأعضاء .

هذا هو المدى الذي وصلت اليه الأعمال حول هذا البند من جدول الأعمال . وفي هذه الدورة فإن الجمعية العامة مدعوة الى أن تتخذ القرارات اللازمة من أجل اعداد مرحلة جديدة في هذه العملية ، وذلك بتحديد الاطار من أجل بحث الاقتراحات التي جمعت خلال الأعمال التحضيرية .

ان تقرير الأمين العام ينطوى على مجموعة كبيرة من الاقتراحات ، ومنها عدد كبير ، — ونحن مقتنعون بذلك — قد يساعدنا في اقرار توصيات واجراءات محددة من أجل تعزيز قدرة عمل المنظمة في سائر مهامها التي عهد اليها بها الميثاق ، ومن أجل هذا الغرض ، فمن الضروري أن كافة هذه الاقتراحات ينبغي أن تكون مادة لبحث واسع ومتعمق من أجل تحديد ماهية الاجراءات التي تحظى بأكبر قدر من التأييد من جانب الدول الأعضاء ، ومن الواضح أن الوقت القليل الذي مازال متبقياً لنا لننتهي من أعمال الجمعية العامة ، لا يمكننا من القيام ببحث مفصل في هذه الدورة . ومن ناحية أخرى ، ففي العام الماضي وبموجب القرار ٣٠٧٣ (د-٢٨) فإن الجمعية العامة أوضحت أن بحث المقترحات سوف تقوم به الهيئات المبنية القائمة وهي الهيئات الرئيسية في المنظمة ، والتي يختص نشاط كل منها بكل من الاقتراحات المقدمة .

صحيح أن الجمعية العامة ينبغي أن تهتم بصورة دائمة بهذه المسألة وأن تقوم في كل مرة تبذل فيها الحاجة ضرورية الى ذلك ، بتقييمها الذي حدث .

وانطلاقاً من الاعتبارات التي قد مناها فان ٤٢ وفداً قد أعدت وقدمت الى الجمعية العامة العامة مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.748 والذي أتشرف بتقديمه

ان مقدمي مشروع القرار يقترحون أساسا ، أن تبحث الجمعية العامة في دورتها الثلاثين ، الاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام ، وأولئك التي تعبر عنها الدول الأعضاء خلال العام القادم ، والتي تتعلق بتحسين عمل وفعالية الجمعية العامة ، باعتبارها إحدى الهيئات الرئيسية للمنظمة . ان حكما في هذا الاتجاه قد ورد في الفقرة الثالثة من مشروع القرار .

ونظرا لضرورة تأمين مشاركة نشطة من جانب كافة الدول الاعضاء في هذا العمل العظيم ، فاننا نعتبر أنه من المهم والضروري أن الدول التي لم تتقدم بعد بوجهات نظرها ومقترحاتهم ، أن تتاح لها الفرصة لأن تفعل ذلك حتى الدورة القادمة . وان الفقرة الخامسة من مشروع القرار تستجيب لهذا الهدف .

وبالنسبة للاقتراحات المتعلقة بنشاط الهيئات الاخرى الرئيسية التابعة للأمم المتحدة فلقد اقترح في مشروع القرار ، ان هذه المقترحات ينبغي أن تدرسها الهيئات المعنية في اطار تحسين انشطتها وعملها . وان الجمعية العامة ينبغي أن تحاط بعمليات المتابعة التي تقوم بها الهيئات الرئيسية الاخرى . وفي هذا الصدد فان مشروع القرار قد نص في الفقرة الرابعة من الفقرة العاملة أن الجمعية العامة ينبغي ان تحاط بذلك من جانب هذه الهيئات وفقا للاساليب التي تراها ملائمة ، وبهذه الطريقة فان الجمعية العامة سوف تتاح لها امكانية القيام بتقييم كلي وشامل للاجراءات التي اتخذت داخل المنظمة تنفيذا لهذا القرار .

ان مشروع القرار الذي قدمته هو ثمرة مشاورات بين كثير من الوفود . ومنذ البداية فان مقدمي مشروع القرار استخدموا طريق المشاورات ، لأن هذه الطريقة في العمل قد أثبتت مزاياها في مناسبات عديدة لاسيما اذا كانت هناك رغبة في اتخاذ الاجراءات بالاجماع العام في الرأي وفي اعداد هذا المشروع فاننا أقمنا الاعتبار لمختلف الآراء والاقتراحات التي قدمت اليينا من مختلف الوفود المعنية بنجاح هذا العمل .

ونحن ان نشكر الوفود التي أسهمت في اعداد مشروع القرار هذا ، فانني باسم مقدمي مشروع القرار أعبر عن رغبتني في اقراره بالاجماع العام في الرأي واذا تصرفت الجمعية العامة بهذا الاسلوب ، فانها سوف تتبع تقليدا قام بالفعل فيما يتعلق باقرار القرارات حول هذا البند من جدول الاعمال ، والواقع ان هذا البند من جدول الاعمال ، قد بدأ في اعمال الجمعية

العامة تحت شعار المشاورات والتنازلات المتبادلة والبحث الدؤوب عن أرض صلبة للاتفاق العام. إن هذه الروح البناءة وهذا التعاون الصادق ، الذى ساد حتى الآن المناقشات حول هذا البند من جدول الاعمال - على ما نأمل - سوف يستمر في البحث المقبل للمشكلات ، وكذلك في كافة الجبهات ود الجماعة التي ترمي الى تعزيز دور الامم المتحدة وزيادة فاعليتها .

الرئيس (الكلمة بالانجليزية) : والآن أعطي الكلمة لممثل أستراليا ، لتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة Corr.1 و A/L.749

السيد لورانس ماكينتاير (أستراليا) . (الكلمة بالانجليزية) : حينما تكلم السيد ويتلاند رئيس وزراء أستراليا في الجمعية في ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، تحدث بصفة عامة عن دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، وقال :

" إن أستراليا تؤمن بأن أهمية الدبلوماسية الواقعية ، يجب ان يعترف بها على نطاق واسع وان تكون مقبولة ويجب ان ترتاد وتستثمر الوسائل التي تقدمها هذه المنظمة لبذل المساعي الحميدة " (جلسة ٢٢٤٩ ص-١٢)

وقد اقترح رئيس الوزراء أن الوقت قد حان لكي ننظر مرة أخرى في هذه الاحكام الواردة في الميثاق والتي لم تستثمر بعد وذلك لكي تستفيد منها باقصى طاقة ممكنة ، للاسهام في الحل السلمي للمنازعات الدولية بوسائل مثل تقصى الحقائق والوساطة والتوفيق والمفاوضات .

وبعد ذلك حينما تحدث السيناتور ويلسى ، وزير خارجية أستراليا في الجمعية العامة - في ٧ تشرين الاول / اكتوبر ، أعلن أن وفد أستراليا بالاضافة الى وفود أخرى سوف يتقدم الى الجمعية العامة ، ببعض الاقتراحات المحددة لتحقيق هذا الهدف ، ووفد بلاده يسعده لذلك أن يكون بين الذين اشتركوا في تبني مشروع القرار الوارد في الوثيقة رقم A/L.749 and Corr.1 بالنسبة للبند الذى ادرج بناء على مبادرة من وفد رومانيا الذى أعرب في السنوات الاخيرة عن اهتمامه البالغ بموضوع تقوية الامم المتحدة .

وينفس الاهتمام فان وفد استراليا يأخذ هذه المبادرة في هذه الدورة للجمعية العامة ، وقد لاحظنا أن هناك تحركا كبيرا نحو الوفاق في العلاقات بين الدول الكبرى ، وشهدنا في بعض المنازعات الفائدة التي يمكن أن تجنيها من سياسة الوفاق في داخل هذه المنظمة وخارجها ، فهذه حقيقة أنه في العقود الماضية ، بل في القرون الماضية فان الانسان كرس معظم حياته لقرار السلام كما كرس وقته ايضا لشن الحروب ، ومن دواعي الارتياح أن نستنتج انه بعد ان تعلم من مآسي الماضي ، فقد توصلنا الى هذه النتيجة وهي أن المنازعات الدولية يجب أن تسوى بالوسائل السلمية ويمكن أن نتطلع بسعادة الى عصر جديد من السلام الدائم والازدهار الدائم .

وقد اظهر التاريخ مع ذلك أنه بالرغم من أفضل جهودنا لحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية فأحيانا تتصارع المصالح القومية والعالمية لأسباب اقتصادية وعسكرية وغيرها مما جعل سلوك الانسان قاصرا على تحقيق اهدافه ، فمهما كانت الصعوبات فنحن كدول اعضاء في الامم المتحدة علينا واجب بموجب الميثاق بداية من المادتين الاولتين ، تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية بطريقة لا تعرض للخطر الامن والسلام والعدالة الدولية .

ويجب ان اوضح منذ البداية أن مناقشة هذا الموضوع في جدول اعمال الجمعية العامة تتمشى بطريقة كاملة مع ميثاق الامم المتحدة بموجب المادة ١٤ التي تنص على انه دون المساس بأحكام المادة ٢١ فان الجمعية العامة يمكن أن توصي باتخاذ الاجراءات اللازمة للتسوية السلمية لأي موقف بغض النظر عن أصل المشكلة تعتقد أنه يمكن أن تؤثر على العلاقات الودية بين الدول والرفاهية للبشر ، والشرط الهام في المادة ٢٢ يتعلق بدور مجلس الأمن فيما يتعلق بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين وواضح ان مجلس الامم بموجب المادة ٢٤ من الميثاق عليه المسؤولية الاولى من اجل الحفاظ على السلام والامن الدوليين وليس من هدف استراليا ان يقلل من هذه المسؤولية في مناقشة هذا الموضوع ولا في مشروع القرار الذي اشتركنا في تنبيهه .

ان الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة يشير بصفة عامة الى التسوية السلمية للمنازعات ، والمادة ٣٣ بصفة خاصة تتيح امكانية لم تطور في رأينا بالكامل ولم تستخدم على نطاق واسع كما كان يتوق الذين وضعوا الميثاق ونحن نؤمن أن الوقت قد حان لكي تفكر الجمعية العامة في الاحكام الوقائية وخاصة في المادة ٣٣ ونصها يقرأ كما يلي :

" ان اطراف أى نزاع والذى يمكن أن يعرض استمراره الى الخطر السلام والأمن الدوليين ، يجب ان تسعى الى ايجاد حل عن طريق المفاوضات والاستقصاء والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القانونية ، وان تلجأ الى التنظيمات الاقليمية أو أى وسائل أخرى تغتارها "

والمادة ٣٣ لذلك ، تتيج اطارا عريضا يمكن أن تسوى في اطاره المنازعات بالوسائل السلمية قبل ان تصل المنازعات الى حد الازمات .
وهناك طرق بديهيية يمكن أن تطبق بمقتضاها المادة ٣٣ فالدول بطبيعة الحال لها مطلق الحرية في أن تسعى للحصول على الساعي الحميدة من جانب اطراف ثالثة ، أو من جانب افراد بارزين أو من جانب المحاكم الدولية للمساعدة على حل المنازعات ، والمنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية قد طورت وسائلها الخاصة من اجل حل الخلافات بين الاعضاء ، وهذا يتمشى مع الاحكام المعنية في المادة ٣٣ والمادة ٥٢ من الميثاق ، وعلاوة على ذلك ، فبالرغم من أن هناك خلافات في الرأى حول المدى الذى يمكن ان يعمل بمقتضاه الامين العام بموجب المادة ٩٩ في الميثاق ، فهناك قليلون يستطيعون انكار أن الامين العام يمكن ان يلعب دورا عاما عن طريق ممارسة مساعيه الحميدة في مواقف معينة ، وحقيقة أن الرئيس التنفيذي لمنظمتنا يمكن أن يجرى مناقشات مع قادة عالميين حول المسائل العالمية العامة في حد ذاتها مصدر تشجيع للدول لكي تلتزم بالمبادئ والاهداف الواردة في الميثاق ، ولا يقل عنها الاجزاء الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات .

ووفد استراليا يؤمن بأن سيادة القانون في العلاقات الدولية لا يمكن أن يفشل اذا لقيت المعاونة بالالتجاء الى الاجراءات القانونية لتسوية المنازعات ووفد بلادى يدرك التحفظات لمدى بعض الوفود فيما يتعلق بالالتجاء الى محكمة العدل الدولية ، ولكننا نود أن نذكركم بأن المحكمة في الواقع انشئت بموجب ميثاق الامم المتحدة ، باعتبارها الجهاز القانوني الرئيسي لها ، ونود ان نفكر مهما كانت الصعوبات التي تقف امام اتفاق عريض امام الافادة من المحكمة فان الحكومات سوف ترى الطريق واضحا امامها لكي تبحث من جديد امكانياتها لصالح السلام ، ونستعري الانتباه الى امكان استخدام المحكمة الدائمة للتحكيم في لاهاي .

وليس في عزم وفد بلادى في أى مرحلة من أعمال الجمعية العامة ان يدخل في دراسة تفصيلية للمنازعات في الماضي أو الحاضر مع اشارة الى ما قدم يحل منها ، كما أننا لا نعتزم ان توجه هذه المبادرة بأية طريقة الى أية دولة او مجموعة من الدول ، ان مشروع القرار يعكس فقط آراء الذين اشتركوا في تنبيه وعوانه لم يعط. الاهتمام الكافي في الماضي للاجهزة المتوفرة داخل الامم المتحدة من اجل تحقيق التسوية السلمية للمنازعات . وقد دخلنا في مشاورات عريضة لعدة اسابيع . ووفود من بين جميع المجموعات الاقليمية في محاولة للخروج بمشروع قرار نأمل أن يمثل من ناحية تشجيعا متواضعا للدول الاعضاء ومن ناحية اخرى لن يكون عقيما ولا تكون له فائدة عملية ، وندرك من واقع المشاورات التي اجريناها ان بعض نواحي النص الذى سأعقب عليه قد تسبب بعض الصعوبات لبعض الوفود ولكن الذين اشتركوا في تبني هذا المشروع يأملون أنه في توضيح خلفية القرار فانه سوف يحظى بموافقة عريضة من أعضاء هذه الجمعية ويسعدني أن اقدمه نيابة عنهم . وقد حصلنا على بعض علامات التأييد وحي مشجعة .

ومشروع القرار في فقرة الديباجة يذكر بالالتزامات المفروضة بموجب الميثاق على الدول الاعضاء لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، ووجدنا انه من الهام ايضا أن نشير في مرحلة مبكرة فسي القرار الى المسؤولية الاولى التي اوكلت الى مجلس الامن بموجب المادة ٢٤ للمحافظة على الامن والسلم العالميين ولا حظنا أيضا ان المنازعات قد تعرض على مجلس الامن بموجب احكام الفصل السادس من الميثاق ، والذي يكرس قدرا كبيرا من الاعتماد لدور مجلس الامن في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . ومن رأينا بعد ذلك ان هنالك امكانية كبيرة لاستغلال هذه الاحكام قبل ان تصل المنازعات الى مرحلة النزاع المسلح . ونحن نؤمن انه لا يقل اهمية هذه عن ذلك ايضا في اطار الفصل السادس ان نضع في الاعتبار ما ورد في المادة ٣٣ الفقرة ١ ، وبموجبها فالدول ملزمة بالسعي لايجاد حلول للمشكلات والتي يمكن أن تعرض السلم والا من العالميين للخطر عن طريق المفاوضات والوساطة والتوفيق وسائر الاساليب الماثلة .

ونحن نعتقد أن الوقت قد حان ، لكي نذكر بأن الجهاز القانوني الرئيسي للأمم المتحدة ، وهو محكمة العدل الدولية ، هي متوفرة لجميع الدول الأعضاء لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وقد جرى أخيراً تعديل قواعد المحكمة ، بغية تبسيط إجراءاتها لتجنب التعطيلات وتبسيط الجلسات أيضاً ، ونحن جميعاً نوافق على أن المحكمة ، كانت في الماضي ، وحين التداول في القضايا التي عرضت عليها ، فإنها لم تكن تصدر أحكامها بطريقة مقبولة لأطراف النزاع ، ونأمل ، أن الإجراءات الجديدة ، قد تشجع الدول على الاستفادة من المحكمة ، كلما اعتقدت الدول أنها ستكون مفيدة ، ومشروع القرار يشير أيضاً في فقرة الديباجة إلى إمكانية وجود صور أخرى من التحكيم ، عن طريق محكمة التحكيم الدائمة ، والمنظمات الإقليمية التي أشرت إليها آنفاً .

وبالرغم من وضوح ذلك ، إلا أنه يبدو من الملائم أيضاً أن نذكر بأن محاولات تسوية المنازعات بين الدول ، على أساس سلمي ، لا يمكن أن تفسر على أنها إجراء غير ودي ، وأنا أعتقد أن الدول لا تستطيع أن تعتبر تصرفاً ما من جانب دولة ثالثة ، أنه تصرف ودي ، إذا اقترحت تسوية سلمية .

وفي الفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار ، فإن الذين يشتركون في تبني هذا المشروع يشعرون بالتهديد الدائم للسلام والأمن الدوليين ، بسبب المنازعات العديدة ، بما في ذلك المنازعات على الحدود ، والحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لحلها ، وذلك بالالتجاء إلى الوسائل الموصى بها في المادة ٣٣ من الميثاق ، ونود أن نؤكد في هذه المرحلة أنه بالرغم من أن منازعات قديمة هي تراث من عصور الاستعمار في الماضي ، إلا أن الذين اشتركوا في مشروع القرار لا يعترفون أن يشيروا إلى حدود معينة . فمثلاً لا نود أن نشير الشكوك على أي آراء إقليمية ، تفرض بمقتضاها وضع قيود ، وخاصة تلك التي توارثت عن عهود استعمارية ، أو الإبقاء على نفس هذه الحدود . ولكن كل ما نريد أن نقوله أنه كلما برزت منازعات على الحدود ، كما يحدث اليوم ، فإن أطراف هذا النزاع ، والمجتمع الدولي يجب أن يعملوا على حلها بالوسائل السلمية .

وإذا نظرنا إلى الفقرة التنفيذية من مشروع القرار فإننا نلاحظ أن الفقرة التنفيذية الأولى تسترعي انتباه الدول إلى إقامة الأجهزة اللازمة لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وخاصة التسهيلات الواردة في الفقرات من ٢ - ٥ .

والفقرة التنفيذية الثانية تحت الدول الاعضاء التي ليست أعضاء في الاتفاقيات التي تتيح التسهيلات والاجهزة العديدة لتسوية المنازعات ، أن تفكر في بالانضمام الى مثل هذه الاتفاقيات وفي حالة محكمة العدل الدولية فان ذلك سيكون من شأنه ان تدرك الجمعية رغبة الدول في دراسة امكانية قبول القرار الالزامي للمحكمة وفقا للمادة ٣٦ من ميثاقها الاساسي ، مع اقل قدر ممكن من التحفظات وأود ان اذكركم ان هذه الصياغة بالذات هي الصياغة التي تمت الموافقة عليها هذا العام من جانب الجمعية في قرارها رقم ٣٢٣٢ (دورة ٢٩) بناء على توصية باتفاق الرأي من اللجنة السادسة . وبالرغم من أنه قد يقال أن الجمعية قد وافقت من قبل على هذه الصياغة خلال الدورة الحالية ، ولا حاجة للإشارة اليها مرة اخرى في هذا الاطار الا ان الذين اشتركوا في تبني هذا المشروع يعتقدون أنها يجب ان توضع في المكان المناسب في القرار ، هذا بالإضافة الى الاحكام الاخرى المعنية في الميثاق بما في ذلك المنصوص عليها في المواد ٢٤ و ٣٣ .

والفقرة التنفيذية ٣ من مشروع القرار تذكر ، من بين ما تذكر به ، بأحكام المادة ٣٣ الفقرة (١) من الميثاق . وهي مفصلة ، وكذلك تشير الى امكانية بذل المساعي الحميدة في تسوية النزاعات وكذلك المساعي الحميدة للأمين العام .

والفقرة التنفيذية ٤ من المشروع ، التي من الامين العام أن يعد تقريرا مستحدا عن حالات تنفيذ احكام الميثاق فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات ، وبالرغم من أن هذا الطلب الموجه للامين العام له طابع عام الا أنه استرعى انتباهه من قبيل الايضاح الى عدد من القرارات التي تبدو للذين اشتركوا في تقديم مشروع القرار بانها مرتبطة بامكانيات استخدام الامم المتحدة والميثاق ، على نطاق اوسع من جانب الاعضاء ، وقد تكون هنالك قرارات اخرى من الملائم بحثها ايضا .

وصدر تصويت واضيفت كلمات " القسم ب " بعد الاشارة في الفقرة التنفيذية الرابعة الى القرار ٣٧٧ أ (٥) الصادر في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٠ وهذا القرار ينص خمسة أيام ، القسم ب ينشئ لجنة الاشراف على السلام وهو القسم الوحيد الذي يتعلق بمبادئنا .

والذين اشتركوا في تبني المشروع ايضا ، يؤمنون اخيرا أنه قد يكون من الملائم ان نسترعي انتباه مجلس الامن ، واللجنة الخاصة بالمحافظة على السلام ومحكمة العدل الدولية والأمين العام الى هذا القرار .

وقد يكون من الملائم ايضا ، أن يقوم معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) ، الذي كان خلال الاربع أو الخمس سنوات الماضية ، نشيطا في دراسة وتحليل الموضوعات المتعلقة بدور الأمم المتحدة في التسوية السلمية للمنازعات . وقد نشرت ال (يونيتار) عددا من قرارات مجلس الأمن ، وجهود الأمين العام بصفتها مساع حميدة ، ودور الوساطة لممثلين خاصين ، وامكانيات ايجاد حلول اقليمية في اطار مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية ، وقد يجسد الأمين العام أنه من المفيد أن يستفيد من هذه الخلفية في اعداد التقرير الحديث الذي يدعو اليه القرار ، والذي نتوقع أن ينتهي منه قبل الدورة القادمة للجمعية العامة .

وانني آمل أن تعذروني لانني أطلت بعض الشيء في شرح طبيعة المبادرة التي اشتركنا فيها تبنيها ، وذلك لتمكين الوفود من التفكير في طبيعتها المتواضعة والهامية في الوقت نفسه ، وأرجو أن أقول مرة اخرى انه مصدر تشجيع لنا ان نسعى في ذلك وان نلقي التأييد الذي لمسناه من وفود تنتمي الى اقاليم عديدة وكذلك اجرينا مشاورات مع وفود رومانيا وكما نعلم فقد قدم مشروع قرار ، وفقا للخطوط التي تمت الموافقة عليها في السنة الماضية واتفقنا مع وفد رومانيا على أنه لا توجد منافسة بين مشروع القرارين حول هذا الموضوع ، وأن وفد بلادي مقتنع بأنه يمكن أن يكون ملائما لهذه الجمعية أن توافق على المشروعين .

السيد دي جرينجوز (فرنسا) : ان تعزيز دور الأمم المتحدة موضوع تعالجه جمعيتنا كل عام منذ سنة ١٩٧١ ، علينا ان نشكر الوفد الروماني الذي ذكرنا بذلك . ان بحث هذا الموضوع يتيح لنا الفرصة لكي نفكر في الحالة الراهنة والمستقبل لمنظمتنا التي تتسكك بها فرنسا تماما ، ليس لأنها كانت من بين مؤسسيها منذ تسعة وعشرين عاما ولكن أيضا لأنها ترى ان تطور هذا العالم الذي يزداد تكافله يضيف على الدبلوماسية المتعددة الأطراف دورا متزايدا الأهمية .

ان تعزيز دور الأمم المتحدة يقتضي على ما يبدو ولي تحقيق امور ثلاثة :
أولا : علينا ان نحترم مثلنا الأعلى . وثانيا : علينا ان نتعرف على حدود عملنا وثالثا ينبغي علينا ان نشجع جو مناقشاتنا . اما مثلنا الأعلى فهو محدد بوضوح في الميثاق الذي يطلب اليه ان نمارس التسامح وان نعيش في سلام في ظل روح حسن الجوار وان نكون مركزا تتسق فيه جهود الأمم . ذلك هو السبيل الوحيد الذي نستطيع به دعم مكانة وهيبة الأمم المتحدة .
ان منظمتنا تقف ، وهذا صحيح ، عند حد معين وهو سيادة الدول . اننا لسنا منتخبين عن مجتمع واحد ولكننا مندوبون عن دول ذات سيادة وهي وحدها التي تستطيع ان تترجم في الواقع نتائج مداولاتنا . ان احتقار الواقع أو تجاهله لا يؤدي الى اية نتيجة ، ومن ثم فان قبولنا المشترك لهذا الواقع بصورة دائمة يعد بمثابة الشرط الأساسي للعمل الفعلي الذي تهدف اليه .

وبقي ، وتلك هي الملاحظة الثالثة التي اريد ابداءها ، ان أقول ان عمليات التصويت هي التي تعتمد أعمالنا في ظل ممارسة نصت عليها وقننتها وثائقنا الأساسية . فيوجد في جمعيتنا وفي مجالسنا ، كما هو الحال في برلماننا الوطنية ، اغليات وأقليات ، ومجموعات بل وتكتلات ، وحينئذ يظهر تناقض بين ضرورة الاجماع وتكوين الأغليات أو بعبارة أخرى بين حقيقة اننا نتصرف كبرلمان في حين اننا لسنا ببرلمان ، وهذا التناقض لا يمكن أن يصبح مشمرا الا اذا حرصنا على ان نشيع بين الـ ١٣٨ دولة صاحبة سيادة التي تكون منظمتنا اكبر قدر ممكن من الجو البناء .

لقد تطورت الأمم المتحدة بصورة هائلة منذ ٢٩ عاما حيث تزايد عدد أعضائها بمعدل

الثلاثة أمثال وحيث زودت نفسها بموظفين ومؤسسات أكثر عدداً وحيث ضاعفت كذلك من بنود جدول أعمالها . والسؤال المطروح الآن يدور حول معرفة ماذا كانت هيبته وفعاليتها قد تزايدت بنفس القدر أم لا . ان البعض يتشككون في هذا ، وليس مرجع ذلك الى أن الأمم المتحدة تهمل الأعباء الناجمة عن نمو مجتمعاتنا وعن تكافل دولنا ، وليس مرجعه الى انها تتجاهل المشكلات الكثيرة التي يتحكم حلها في العلاقات بين حكوماتنا وفي رفاهية امننا بل وفي بقا شعوبنا . ان كثيراً من الآفاق الجديدة التي فتحت أمامنا على هذا النحو تبدو مثيرة للقلق . وان الجواب الصعب ، احياناً ، الذي نعمل فيه ربما يكون مترجماً عن هذا القلق . ولا يبدو لي هذا الجواب دائماً على انه أفضل جوياً لئلا يجهل المشاورة والتنسيق الذي يتطلبه ميثاقنا ، وأنا ان اعبر عن نفسي هنا باسم بلد ليبرالي وحرير على التقدم ، فاني اتساءل حول الظروف التي نعمل في ظلها . وسوف أتحدث في هذا الصدد عن ثلاث مجالات مميزة : مجال الكلمات ، ومجال المجادلات السياسية ومجال المفاوضات الحقيقية .

ان مجال الكلمة قد تطور الى حدود تثير الدهشة ، ومن المؤكد انني أشيد في هذا الصدد بالوثائق الأساسية التي تعد قيسها غير قابلة لأي شك أو طعن ، وأخذ مثلاً لذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان وعلان العلاقات الودية بين الدول . غير اننا لانستطيع أن نتجاهل المساوئ الناجمة عن اتخاذ قرارات لا تنفذ فضلاً عن تزايد طولها وتكرار بعضها للبعض الآخر ومعالجتها لنفس الموضوعات بأساليب شبه متماثلة ، وهي قرارات يصعب قراءتها عطياً بل ولا تقرأ أحياناً حتى من جانب من تبناها . ان القبول الذي تصادف هذه النصوص المفرطة في عموميتها لا يمكن أن يخدع أحداً ، وهكذا نصل الى هذه النتيجة وهي عدم نشر أية صحيفة في العالم لها ، وهكذا فان الأمم المتحدة توشك أن تعيش في دائرة مغلقة وفي جو من المظهرية والمجانلات الكلامية .

ويقابل مجال " الكلمة " التي أعربت عن أسفي لاتساع نطاقها الى حدود ضخمة مجال العمل السياسي الأكثر اتساعاً بمزيد من الواقعية والجدية . لقد قلت توا اننا هنا كما لو كنا في برلمان دون ان نكون برلماناً بالفعل . ان الجمعية لا تتخذ في الحقيقة سرى توصيات ومع انها لاتسن القوانين ، الا انها تتخذ قرارات في المجال الداخلي الخاص بها ، ربما أن الجمعية العامة

لا تفتقر الى الهيبة ، فان المؤشرات التي تعطىها بعض مناقشاتنا ليست مجردة لا من المخزى ولا من الأهمية . انني لن انتقد هنا الحماسة التي تناقش بها مشكلات تتعلق بمنح مقعد في الجمعية أو الاعتراف بواقع سياسي أو تمويل عملية ما أو عقد المؤتمرات الكبرى . ولكنني سأبدى ملاحظتين : أولا هما ان نشاط الجمعية يندرج في اطار نظام شامل تمارس فيه هيئة أخرى وهي مجلس الأمن مسؤوليات وصلاحيات أساسية ، وقد خص ميثاقنا مجلس الأمن بالدور الأول فيما يتعلق بقبول الدول ويطردها من الأمم المتحدة أو وقف عضويتها . وعلى الجمعية ألا تتجاهل هذه القواعد ، وهي تتصرف بموجب اختصاص ذاتي ومحدد في هذا الصدد ، وكذا الحقوق والامتيازات التي يعترف بها الميثاق لكل من أعضاء منظمتنا . وسوف تسيء الجمعية الى نفسها اذا خانت في هذا الصدد نص وروح قانونها الأساسي .

وملاحظتي الثانية تتعلق بلعبة الأغلبية . ان قاعدة الأغلبية في دائرة الأمم المتحدة تعد انعكاسا للأخلاقيات الديمقراطية ، التي هي اخلاقياتنا .

وليس من المستحيل ، أيضا بل أنها لظاهرة صحية أن تكون الأغليات التي تشكل بطبيعتها قوة جذب كبرى نواة للاجماع . ان اللائحة الداخلية للجمعية العامة التي اعتمدها بعد أن استرشدنا بأفضل نصائح الخبراء والتي يقصد بها تقنين مناقشاتنا ينبغي مع ذلك أن تستخدم بحكمة واعتدال ، وينبغي أن تيسر الأمور على هذا النحو حينما تبحث الأغلبية عن ذاتها وتلجأ الى الوسائل الاجرائية للتعبير عن ذاتها . غير انه لا مناص من الاعتدال حينما يكون في استطاعة مجموعات واثقة من كبر عددها ان تحد او تستبعد تدخلات أو مشروعات الأقلية ، ان اللجوء الى الاقتراحات الاجرائية لخلق صوت الدول صاحبة السيادة أو لاستبعاد الاقتراحات أو التعديلات المقدمة بحسن النية من جانب أعضاء في منظماتنا دون ما تصويت على جوهرها يصبح حينئذ بمثابة شيء من التطرف .

ان التعبير عن افكار عاطفية وتكرار وجهات النظر المتحيزة وادخال الروح التحيزية في المجالات الفنية يؤثر على هيئتنا . وحينئذ يظهر انحراف في أعمالنا ولا يمكننا الا أن نتجه بفكرنا في هذا الصدد الى التحذير الذى وجهه منذ عام ١٩٧١ المرحوم أوثانت حينما قال : " ان الجمعية توفر . . . للدول الصغيرة والمتوسطة . . . وسيلة للتأثير على مجرى الاحداث اكثر مما كانت تستطيع أن تفعل ذلك من قبل . غير انه يتعين على الأغلبية في ممارستها الفعلية لهذا النفوذ أن تثبت دون ما غموض انها تستمع بنفس القدر من الاهتمام الى طرفي اى نزاع وليس فحسب الى المجموعة الأكثر أهمية ، ويتعين على الأغلبية أن تثبت انها ترمي الى حل المشكلات بصورة واقعية بدلا من أن تلجأ الى اللوم والتهديد " 95/Para. 1, Add. 1/A/8401

لقد حللت جانبين من حياة منظماتنا ، احدهما مبالغ فيه بصورة مفرطة ويتعلق بمعرض مؤسف ، والآخر يغطي سير مناقشاتنا ، ولقد اعترفت بأن جمعيتنا هيئة سياسية . وأوضح انها في رأينا هيئة مفيدة وهيئة ضرورية للتعبير عن تنوع عالمنا ولكن شريطة الا تتجاوز اختصاصاتها والا تلون بالمشاحنات الكلامية .

وأحدث الآن عن مجال نشاط ثالث وهو مجال مفاوضاتنا الحقيقية . اننا لن نكون ابدا على مستوى ما ينتظره العالم منا ولا على مستوى المهام التي عهد بها اليها السيثاق ان لم نتكمن من تنظيم تكافلنا وذلك عن طريق تنسيق مصالحنا بولما كان أى قرار لا يمكن تطبيقه في هذا

المجال ان لم يصدق عليه أولئك الذين يسكون بالسلطة الحكومية فان التناقض بين السيادات الذي تحدثت عنه توا بيد وفي وضوح تام . والواقع انه علينا ان نختار بين أحد أمرين : فاما ان نصوت على قرارات تجد فيها الأغلبية تشجيعا سياسيا ولكنها تظل دون جدوى ، وأما ان نعمل جاهدين من أجل التوصل الى اتفاقات حقيقية تلزم كلامنا ونجد اثرا لها بعد ذلك في سياسات وقرارات دولنا ، وهذا الافتراض الاخير لا يمكن ان يتحقق الا اذا تفاوضت المجموعات المعنية اساسا بصبر في ظروف ملائمة من المساواة وبعد اجراء الاستعدادات اللازمة ، وهذا للأسف الشديد لا ينطبق على واقع - ولزاما على ان اقول ذلك - التخططات التي نلاحظها في العلاقات بين الدول واعني بذلك العلاقات الحالية والمستقبلية . ان مثل هذه التخططات تظهر بصورة متزايدة في الطريقة التي توجه بها الأغلبية ، لاشعوريا أو عمدا ، مفاوضاتنا حول مجموعة من النقاط الأساسية ، واستنادا مرة أخرى الى ما قاله أوثانت فاني اتساءل عما اذا كانت الأغلبية الحالية تقدم الدليل دون ما غموض على انها تستمع بنفس الاهتمام الى كافة الأطراف وليس فحسب الى المجموعات الأكثر أهمية .

ان الاجراءات المستخدمة في بعض اللجان - الثانية بصفة خاصة - تجعلنا نشك في أن الأمور تسير على هذا النحو . ان يحدث ان يشكل أحد الأطراف لنفسه ناديا خاصا ويحتكر العمل ، ويبت في أمر أي اتصال وأية طريقة ، ويثير مشكلات تستعصي على الحل ، ويمضي لصالحه عددا من الأعضاء غير المقتنعين كثيرا بوجهة نظره لكي يشتركوا في تقديم قرارات معينة على أمل أن ينتزع من مختلف الأقليات تنازلات مبهمة وغير ذات قيمة بالضرورة لأنها حينما تنقل الى أرض الواقع ستبد وغير مقبولة في نظر الدول المكلفة بتنفيذها ، ومن ثم فاننا نقف دائما على عتبة حدوث شروخ مولدة لمواجهة خطيرة ، وهكذا قد نصل من هذا الى حد اثاره عدم الاكتراث وعدم التفهم أو استعداد بلاد لا يمكن بدونها عمل أي شيء جاد هنا .

اسمحوا لي ياسيد الرئيس أن أكون أكثر تحديدا . ان حكومتي وحكومات كثيرة من بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية - وهي كما تعرفون أحد الأطراف الرئيسية المعنية بمناقشات اللجنة الثانية ومالديورتين السادسة والسابعة الطارئتين للجمعية العامة - لا يمكنها الا ان تعبر عن قلقها من الاتجاه الذي نشهده ، وهذه الحكومات ترجوان تسود قواعد واداب اكثر تشددا

عملية تكوين الاتفاقات اللازمة ، وحينما شاركت حكوماتنا بروح بناءة في اتفاق الرأي الذي يمكن من عقد دورة نيسان/ابريل الماضي ، فانها لاحظت بأسف وجود أغلبية في هيئة أخرى دعيت لبحث الموضوع فيما بعد تعتبر التحفظات التي أعربت عنها المجموعة الاقتصادية الأوروبية وكثير من أعضائها وكأنها لم تكن ، ولا يسمع هذا المجموعة الا ان تأسف من ناحية أخرى لوجود أسلوب من المساومة بدأ يأخذ مكانه في بعض مناقشاتنا ، ويتمثل في اللعب بنصين أحدهما لا يمكن قبوله بالنسبة للأقلية ويستخدم كوسيلة ضغط حتى اللحظة الأخيرة . ومثل هذا الأسلوب ينافي السير الطبيعي للمفاوضات الذي يقضي بالانتقال من موقف تطرف الى حل وسط وليس العكس .

ومن ثم فاننا نوجه نداء ملحا هنا الى كافة أعضاء منظمنا لوضع طرق للمناقشة الصريحة والموضوعية ليس فيها أي مجال للتعسف حتى يمكن لشركائنا أن يفكروا في التنازلات اللازمة لاقامة نظام اقتصادي جديد بصورة تدريجية تنسجم مع الروح الواقعية للتعاون الدولي والتي بدونها لا يمكن تنفيذ أخطر وثائق الأمم المتحدة .

لقد تحدثت بأسهاب عن حياة جمعيتنا ، وكان حافزي الى ذلك هو ذلك النشاط الفريد من نوعه الذي نبذله هذا العام وكذا ضخامة المشكلات التي تتدفق بصورة طبيعية نحوها أو نحو المؤتمرات الهامة في الفترة الحالية .

غير ان تعزيز الأمم المتحدة ينسحب أيضا على مؤسساتها الأخرى وبصفة خاصة مجلس الأمن الذي أوضح اختصاصاته ، ولن أضيف الا كلمة صغيرة في هذا الصدد لكي أقول الى أي مدى تتجسد هيئة الأمم المتحدة في العالم في قدرتها في العمل على صيانة السلام .

ان القوات التي تضعها منظمنا في قبرص وفي الشرق الأدنى ونشاط المصالحة الرسميين الذي يقوم به الأمين العام والجهود التي يبذلها مجلس الأمن للتخفيف من تهديدات النزاع المسلح ولوقف النزاعات التي تتفجر . . كل هذا يشكل فصلا حاسما في نشاطنا .

ان قوات الطوارئ الدولية ليست سوى الدلالة الأكثر شعبية والأكثر وضوحا في هذا الجهد .
وانذا كان الرأي العام لا يعطي دائما لمنظمتنا حقها من الشكر ، فان المطلعين على بواطن الأمور
يعرفون انه أمكن بفضلها الحد من الأزمات/بل وتهدئتها / وهي الأزمات التي كانت يمكن ان تتمخض
في وقت آخر عن نزاع عالمي .

وانبى أرجو ان تتمكن منظماتنا حينما تحتفل في العام القادم بعيدها الثلاثين أن تعرب عن
ارتياحها لأنها أسهمت خلال جيل على الأقل بصورة ايجابية في سلام العالم . ومع ذلك فما زالت
هناك ثغرات في النظام المعمول به ، ونحن هنا أيضا في مستوى أدنى من الأحكام الواردة في
الميثاق ، ولا يسعني الا أن أعرب عن رجائي في أن يعجل بأعمال اللجنة المعنية بدراسة مشكلات
صيانة السلام في العالم وأن يكتب لها النجاح .

وهذه الإشارة الأخيرة الى احدى المهام الرئيسية والتقليدية لمنظمتنا تتيح لي الفرصة لكي
أختتم حديثي محذرا ما الذي نمثله نحن وما الذي لا نمثله . اننا لسنا منتخبين عن الانسانية
ومن ثم فنحن لسنا بشوارها ولا بمصلحيها . اننا كممثلين لأمم صاحبة سيادة لا نستطيع ان نرهن
السيادة التي يرمز اليها حقنا في التصويت . والا فاننا سننحاز الى قوة أو عدة قوى أو مجموعات
مسيطرة ، وهذا ما لا يريده اى منا .

اننا نحن المتساويين لا نفوض شيئا لأحد ولكننا نتناقش ونتجادل . وان تجمعنا لا كما أسماء
" روسو " بالارادة العامة ولكنه يمثل على احسن تقدير ارادة الجميع .
اننا لسنا بالمشرعين ولسنا بالقضاة ، ولكننا بكل بساطة دبلوماسيون ، لنا طبيعة خاصة
وهذا صحيح فنحن فئة يأخذ فيها الوزراء والممثلون الدائمون بعض سمة الحياة البرلمانية
لانهم يصوتون ولكنهم يحتفظون مع ذلك بصفة الدبلوماسيين التي تميز بمحوشي الدول ومن هنا أهمية
البروتوكول والحفاظ على الشكليات ، ومن هنا ايضا وبصفة خاصة طابع المفاوضة الدائمة الذي تتسم
به كل أعمالنا ، ان الصبر فضيلتنا والمجابهة عذابنا . وأي تطارف يشل قوانا ، وأي اتفاق ثمره
لجهدنا .

وخلاصة القول أن تعزيز الأمم المتحدة يرتهن قبل كل شيء باحترام بعض الشروط المتواضعة
التي تلعب فيها الموضوعية واحترام الغير والرأي الواقعي والرغبة الصادقة في النجاح الدور الأساسي .

وفي الختام أتى الى مشروع القرار A/L.748 فأقـول ان هذا المشروع يفتح طريقا حذرا من شأنه أن يمكننا من بلوغ الهدف الذي حددناه لأنفسنا ، وان وفدى الذى سيحطى تأييده لهذا النص ليرجوا ان تجمع الجمعية العامة على قبوله ، ويرجو أن ترسل الدول الأعضاء للأمانة وفقا للفقرة الخامسة من المشروع/ بأرائها ومقترحاتها على أساس نظرة شاملة لمستقبل منظماتنا .

السيد ميرتيس (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد جمهوريـة المانيا الاتحادية يعلق أهمية خاصة على مناقشتنا اليوم نظرا لأن مسألة تعزيز دور الأمم المتحدة مرتبطه ارتباطا وثيقا بالتدعيم الطح للسلطة المعنوية وللطابع العالي لهذه المنظمة العالمية . وسبق أن تكلمنا في هذا الصدد ، أمام الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة . وقد استجبنا طوعا ، للنداء الذى وجهه الأمين العام والذى دعانا فيه الى أن نعرب عن وجهة نظر بلادى من جديد ، وهذا رأى قد ورد في الدراسة الشيقة التى أعدها الأمين العام في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة .

وهذه الوثيقة تعطي لمحة منهجية عن الافكار والاقتراحات المقدمة من ٤٦ دولة عضو في هذا الصدد ، واذا علقنا أهمية على بند جدول الاعمال ، الذى قدم بناء على مبادرة رومانيا ، فذلك لم يعد يعطينا الفرصة لكي نبحث أسس تعاوننا ، ومهام وامكانيات العمل الذى تقوم به الامم المتحدة ان أنه يجب أن يبين لنا الوسيلة لدعم تعاون الدول على اساس احترام كرامتها ، وسيادتها----- ومصالحتها الوطنية ، وذلك في اطار مجموعة منظمة الامم المتحدة مع دعم الثقة بها وفعاليتها . نحن نعترف اننا في عصر ساد فيه التكافل العالمي ، ولهذا فان المشكلات والنزاعات أصبحت لها نتائج تتجاوز المجال المحلى والاقليمي وأصبح يتطلب حلها عن طريق عمل مشترك يساهم فيه الجميع ، ولهذا فمن الطبيعي أن تمكن الدول المنظمة العالمية ومجموعة أسرة الامم المتحدة --- أن تستجيب للمتطلبات الجديدة . واني أذكر من بين هذه المتطلبات تدابير المحافظة على السلام ، التى أسهم فيها بلدى منذ ١٩٦٤ ، فيما يتعلق بقوات السلم للامم المتحدة في قبرص .

ومثل كثير من الدول الاخرى ، فنحن نعتقد ان ميثاق الامم المتحدة يكفل اطارا يستجيب للاحتياجات الملحوسة ، ولا يستبعد ذلك أن بعض النصوص قد أصبحت عتيقة نظرا للتطور السياسي الذى حدث على الصعيد العالمي ، ولهذا فمن الممكن حذف تلك النصوص ومن الممكن استبدالها

إن أية منظمة قادرة على الحفاظ على السلم ودعم التعاون الدولي لا يمكن أن تقوم بتنفيذ قراراتها بدون مراعاة مصالح الأقلية العددية ، وفي الظروف الحالية نجد أن السيادة إذا أرادت أن تخدم التقدم فإنها تعبر عن نفسها أيضا في القدرة على التخلي طوعا عن ممارسة الحقوق والسيادة من أجل تحقيق حقوق الإنسان في إطار الظروف المطلوبة لتحقيق سلم عادل .

ومما يسعد بلادى أن استراليا والبلاد الأخرى عالجت ضمن البند (٢٠) من جدول الاعمال قضايا التسوية السلمية للنزاعات . . . لقد أثبت التاريخ ان توفر الاستعداد للتعبير عن طريقة الصلح يعتبر شرطاً حاسماً لتحقيق المزيد من الانسجام فيما بين الدول والشعوب . ان مبدأ التسوية السلمية للنزاعات نتيجة ضرورية للتخلي عن اللجوء الى التهديد أو استعمال القوة لحل النزاعات . ان ميثاق الامم المتحدة يلزم كافة الدول الاعضاء باتخاذ هذا الموقف ، فهناك شروط تعاقدية في الميثاق لا تسمح بالخروج عن ذلك مهما كانت الأسباب . ان التخلي عن استخدام القوة كان ولا يزال من الأسس التى تقوم عليها السياسة الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية .

ان قوانيننا التأسيسية تمكن من فرض بعض القيود على السيادة حتى يمكن تحقيق المزيد من الاستقرار للسلم ، ومن البديهي ان السيادة ليست شيئاً مجرداً . . بل هي قيم سياسية يحدد معالمها التاريخ الذى جربها ، ويتضمن ذلك وضع حد للنزاعات الداخلية والسيطرة الأجنبية ، وفي العالم الراهن نجد ان السيادة اذا اريد لها ان تخدم التقدم فانها تتجلى في القدرة علي التغلّب طوعاً عن ممارسة حقوق السيادة من أجل تحقيق ممارسة أفضل لحقوق الانسان وحتى تنهياً الشروط اللازمة للسلام الدائم .

وان وفدى يرى أن التسوية السلمية للنزاعات هي التعبير الهام للرغبة في التوصل الى حل وسط وللحفاظ على السلام الدولى ، وان هناك مبدأ ورد في الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة ، وهو مبدأ متين ، فهو في الحقيقة يعرض علينا امكانيات عديدة في التوفيق في حالة حدوث نزاع ويجب أن نلجأ الى هذه الامكانيات على نطاق واسع ، ولهذا فان دور محكمة العدل الدولية ، يتسم باهمية خاصة ، وان هذه المحكمة وسيلة رئيسية للتشريع تابعة للامم المتحدة ، وهي موضوعة تحت تصرف الدول الاعضاء ، وقد بسطت اجراءاتها منذ وقت قليل حتى تستجيب على نحو أفضل وباسرع للاحتياجات المتزايدة لعالم يتطور بسرعة .

ونحن نعتقد انه من صالح مجموعة الشعوب ان تستخدم اعداداً متزايدة من الدول ، هذا الجهاز ، لتسوية النزاعات بطريقة موضوعية ، ويجب أن نقبل من أجل الحفاظ على الحق ، الاحكام التى تصدرها المحكمة الدولية .

ونحن سعداء بأن اللجنة السادسة للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، قد اشادت

بدور محكمة العدل الدولية في مشروع قرار تم الاتفاق عليه باتفاق الآراء ، وهو القرار الذي توصي فيه الدول بقدر المستطاع بتسوية نزاعاتها عن طريق محكمة العدل الدولية ، وبالاتزام بقراراتها بأقل تحفظات ممكنة ، وكذلك يبين المزايا التي تعود على احترام المعاهدات الدولية التي تتضمن نصوصا تنص على اللجوء الى محكمة العدل الدولية في حالة نشوب صعوبات تتعلق بتنفيذ تلك المعاهدات كما ان التوصيات من هذا القبيل تدل على انه من الممكن تحقيق تعاون منتظم وعادل بين الدول . وبالطبع ، فان لكل دولة مطلق الحرية في ان تقرر بنفسها الوسائل التي تراها ملائمة للتوصل الى تسوية سلمية للنزاعات ، ونريد ان نؤكد ان مبدأ التسوية الاجبارية للنزاعات هو في حد ذاته شيء يتم لصالح من هو اقل قوة ، وليس من هو أكثر قوة . وفي الحقيقة نجد ان الهيئة الأكثر قوة قد تحس باغراء يدعوها الى ان تسعى استخدام القوة التي تتوفر لديها .

والواقع ان التاريخ علم ان الحق هو دائما سلاح الضعيف ازاء القوى . والواقع ان عملية القضاء على الاستعمار التي تحققت خلال العشرين سنة الماضية ، والتي لعبت الامم المتحدة فيها دورا رئيسيا ، تعطي دليلا قاطعا في هذا السياق . ان دعم سلطة الحق لا تزال هي المهمة الاساسية لمنظمتنا مهما كانت الاغليات الموجودة فيها .

ولما كنت انتمى للشعب الالمانى الذى قسم بالرغم من رغبته ، فانكم تفهمون بالطبع السبب فى ان الح أننا امام هذه الجمعية ، وفي سياق الموضوع الذى يشغلنا الآن ، على أهمية حقوق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وكذلك على الاولوية الاساسية لحقوق الانسان سواء كانت حقوقا فردية او جماعية ، وهذه الاولوية يجب ان تحقق في مختلف اجزاء العالم وايضا في كل اجزاء اوروبا . ان كل القوات السياسية الممثلة في البرلمان الفيدرالى تسعى الى تحقيق هدف تكلم عنه هنا منذ وقت قليل وزير الخارجية لبلاوى السيد جيشر ، وهذه الغاية هي البحث عن وضع سلمي في اوروبا يكفل للشعب الالمانى بأسره ان يستعيد وحدته بأن يمارس بحرية حقه في تقرير مصيره ، وهذه الغاية تتفق مع أهداف ميثاق الامم المتحدة وغاياتها كما انه هدف نصت عليه المعاهدة التي تمت بين بلدى والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا في سنة ١٩٥٢ . كما ان المعاهدات التي تمت مع الاتحاد السوفياتي والجمهورية الشعبية لبولندا والجمهورية الاشتراكية لتشيكوسلوفاكيا

وكذلك المعاهدة التي تمت مع الدولة الألمانية الأخرى وأغنى بها ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية . كل هذه المعاهدات لا تتعارض بتاتا مع تحقيق هذا الهدف . وان العنصر الاساسي في هذه المعاهدات الحديثة هو التخلي على التهديد أو اللجوء الى القوة لحل النزاعات وهو يتفق مع مبدأ اساسي لميثاق الامم المتحدة الذي الذي يجب ان تلتزم به الدول بدقّة من أجل دعم دور الامم المتحدة بشكل حاسم .

ان بلادى تطالب بأن الوثائق القانونية الموجودة بالامم المتحدة ، يجب ان تستخدم استخداما كليا قبل التفكير في انشاء وثائق اخرى ، ولهذا فاننا قبلنا بتحفظ بعض الاقتراحات المقدمة في خلال الشهور الأخيرة ، وفي خلال الاعوام الأخيرة ، التي ترمي الى انشاء مؤسسات اضافية من أجل التسوية السلمية للنزاعات ، ولكن المبادرة الاسترالية التي دعمها عدد من الدول ، تتفق بصفة أساسية مع افكارنا وهي توجه اهتمام الدول قبل كل شيء الى الوثائق الموجودة من أجل التسوية السلمية للنزاعات .

ونحن نرى ان البحث الذي اقترحتة رومانيا عن الوسائل الكفيلة بدعم دور الامم المتحدة قد تحقق عن طريق المشروع الاسترالي ، وان زيادة استخدام الامكانيات الموجودة حاليا يعتبر دعماً للامم المتحدة بصفاتها سلطة الشعوب تستهدف التوصل الى تسوية عادلة امينة للنزاعات . اذا كانت الامم المتحدة تريد تحقيق هذه المهمة بطريقة جديدة بالثقة ، فان ثقة الشعوب فيها لازمة أساسية ، وان الشرط الاساسي لهذه الثقة هو احترام المنظمة للائحتها ولنظامها ، ويجب ان يتم هذا الاحترام في افعالها وليس بطريقة الاحاديث والكلمات . وكلما كانت المشكلات الدولية صعبة كلما اصبح هذا الالتزام أشد ضرورة .

وان لم تستجيب الأمم المتحدة لهذه الضرورة ، فانها ستكون مهددة بفقد سلطانها المعنوي اللازم للتوفيق ولتحقيق النظام ، وان المنظمة عندما تبحث عن وسائل دعم دور الامم المتحدة ، يجب ان تدعم قبل كل شيء الثقة فيها ، وقد تضع هذه الثقة وعندئذ يكون من الصعب استعادتها . لا يجب ان نسترسل في الأوهام فان الرأي العام في عدة بلاد تسهم معنويا وماديا فـ... نشاطات المنظمة يتحدث عن ضعف الامم المتحدة ، وهناك كاتب مشهور الكسندر سولز ينيترز قد اعلن عندما تلقى جائزة نوبل للأدب قائلا :

” منذ ربع قرن نشأت الامم المتحدة التي كانت تعلق عليها آمال الانسانية ، ولكن للأسف أصبحت هذه المنظمة غير اخلاقية .

ومهما كانت الطريقة التي تنظر بها بعض الدول الاعضاء للامم المتحدة في نوع من التشكك فانه يجب ان نعتبر هذه الدول تعبيراً عن المصالح الايجابية للمنظمة . ويجب ان ندعم دور هذه المنظمة التي يتولد عنها السلام .

السيد سكالى (الولايات المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : في العام الماضي فان وفد الولايات المتحدة الامركية وجه الانتباه الى اتجاه ، اعتقد انه هدف قوة الامم المتحدة ، كاداة للتعاون الدولي ، وذلك لأننا شعرنا بالقلق حينذاك ازاء الاتجاه المتزايد من جانب هذه المنظمة لاتخاذ قرارات من جانب واحد وغير واقعية ولا يمكن تنفيذها .

واليوم وبعد مرور اكثر من عام ، فان وفد بلادي يشعر انه يجب ان نعود لهذا الموضوع وذلك لأن هذا الاتجاه قد ازداد ، وبالإضافة الى ذلك يوجد الآن تهديد بعدم احترام قواعد الامم المتحدة وحتى ميثاقها ، وما تحدث عنه وفد بلادي منذ ٢٠ شهر كخطر محتمل على هيبة المنظمة ، لسوء الحظ أصبح اليوم خطرا واضحا وقائما .

ان حكومة الولايات المتحدة الامريكية قد اوضحت دائما من هذا المنبر قلقها على العديد من قرارات الجمعية العامة ، والتي اتخذت خلال الدورة الخاصة السادسة في الربيع الماضي . وخلال الدورة الحالية . هذه القرارات تداولت مع بعض اهم القضايا الشائكة ، مثل الازمة الاقتصادية العالمية ، الاضطرابات في الشرق الأوسط ، والمظالم في افريقيا الجنوبية ، ولن ابحت اليوم مرة اخرى ، قلقنا الرئيسي أو اهتمامنا الرئيسي بكل من هذه القرارات ، ولكني اود ان انتبه هذه

الفرصة لكي ابحث القضايا العامة والخاصة بكيفية ان الاجراءات الانانية يمكن ان تعرض للخطر — مستقبل هذه المنظمة .

ان الامم المتحدة ، وهذه الجمعية بصفة خاصة ، يمكن ان تسلك طريقين : يمكن ان تسعى الجمعية الى تمثيل رأى الأغلبية العددية المتوفرة اليوم او ان تحاول ان تعمل كمتحدثة باسم رأى عالي اوسع نطاقا ، والسلوك في الطريق الاول أمر سهل ، اما الطريق الثاني فهو ، صعب للغاية ، ولكننا ، اذا تطالعنا للمستقبل ، فانه اكثر جدوى بلا حدود .

ولا يوجد خطأ فيما يتعلق ببعض المجموعات التى تعبر عن آرائها المشتركة ، ومع ذلك ، فان منظمات اخرى غير الامم المتحدة موجودة لهذا الغرض ، فهناك منظمات للدول الافريقية ، ومنظمات للدول الآسيوية ، وللدول العربية ، وللدول الأوروبية ، وللدول الأمريكية ، وهناك مجموعات للأمم الصناعية فالأمم النامية ، وللأمم الغربية والأمم الشرقية ، ولألم غير المنحازة ، وكل من هذه المنظمات قائمة لكي تعمل على نشر آراء أعضائها والدفاع عنها .

ومع ذلك فان الأمم المتحدة ، موجودة ليس لكي تخدم مصالح مجموعة من هذه المجموعات ، وان رتيق غير مكرثة بالأخرى . ان التحدى أمام الأمم المتحدة هي ان تستوعب وتعكس آراء الجميع . والانتصارات التى لها جدواها هي تلك الانتصارات التى تخص الجميع .

ان الجمعية العامة تفي بمهمتها الرئيسية حينما توفق بين الآراء المتصارعة وتسعى الى تقريب الخلافات بين الدول الأعضاء ، وان مدى نجاح هذه الجمعية لا يقاس بامكانية تعبئة أغلبية خلف قرار معين ، ولكن الدول التى يعتبر تعاونها حيويا لتنفيذ هذا القرار سوف تؤيد ، في الواقع — ان عالما أفضل يمكن ان يقام على اساس المفاوضات والحل الوسط ، وليس على المواجهة التى تحصل في طياتها بذور منازعات جديدة ، ووفقا لنصوص ميثاقنا فان الأمم المتحدة واقتبس : ” هي مركز لتحقيق الانسجام بين جهود الأمم نحو تحقيق الأهداف المشتركة ”

ولا يمكن أن يضلل مراقب لأوجه الشبه العرضية بين الجمعية العامة وبين اية هيئة تشريعية ، فالهيئة التشريعية تصدر قوانين ، ولكن الجمعية العامة تصدر قرارات فى معظم الحالات لها طابع استشارى ، وهذه القرارات فى بعض الاحيان تؤخذ من جانب أغلبية فى الجمعية العامة تشمل فقط قطاعا صغيرا من شعوب العالم ، أو من ثروة العالم ، أو من اراضي العالم ، وفي بعض الاحيان تتجاهل بوحشية حساسية الاقلية .

ولأن الجمعية العامة هي جهاز استشاري حول المسائل المتعلقة بالسياسة العالمية فان انتهاج الأغليات العددية يمكن ان يكون صورة عقيمة للنشاط العالمي ، فالأمم ذات السيادة والأجهاـزة العالمية الأخرى التي تقدم الجمعية العامة النصـح لها عن طريق قراراتها ، أحيانا تقبل ، وأحيانا ترفض هذا النصـح ، وفي الغالب لا تسأل عن عدد الأمم التي صوتت في صالح لهذا القرار، ولكن من هي هذه الأمم ؟ وماذا تمثل ؟ وإلى أي شيء تدعو ؟

ان أعضاء الأمم المتحدة لهم حق السيادة على قدم المساواة ، وبمعنى آخر ، لهم الحق في استقلالهم وحقوقهم بموجب الميثاق ولكن ليس على قدم المساواة من ناحية الحجم أو السكان أو الثروة إذ ان لهم مقدرات مختلفة ، ولذلك عليهم مسؤوليات مختلفة كما يوضح ذلك الميثاق . وبالمثل ، فلأن الأغلبية تستطيع ان تؤثر بطريقة مباشرة في الإدارة الداخلية لهذه المنظمة فان الأمم المتحدة نفسها هي التي تعاني أكثر حينما تعمل الأغلبية على تحقيق هدف تراه هاماً وتنسى المسؤولية التي ستنتج عنها ، ومسؤولية العلاقات ، وقدرتها ، وسلطانها .

وفي كل مرة توافق الجمعية العامة على قرار تعلم جيداً انه لن ينفذ ، فإنها تعرض للخطر الثقة في الأمم المتحدة ، وكل مرة تتخذ هذه الجمعية قراراً بموافقة اقلية ولكن لها قيمتها وتعتبره قراراً غير منصف أو متحيز ، فإنها تنتقص من التأييد الحيوي للأمم المتحدة من جانب الاقلية ، ولكن الاقلية التي قد يساء اليها بهذه الطريقة ، قد تكون في الواقع اغلبية واقعية ، هذا فيما يتعلق بالمقدرة على دعم هذه المنظمة ، وتنفيذ قراراتها .

ان القرارات التي تتخذ من جانب واحد والتي لا يمكن تطبيقها تحطم سلطة الأمم المتحدة وأخطر من ذلك فهي تشجع على عدم احترام الميثاق ، وعلى عدم احترام تقاليد منظمتنا .

لا تستطيع منظمة أن تعمل دون إطار متفق عليه ، إطار للاحكام واللوائح ، وإطار هذه المنظمة بنى في ضوء الدروس الأليمة التي تعلمناها من الفشل المأساوى لسابقتها ، ألا وهي عصبة الأمم . لذلك فان ميثاق الأمم المتحدة كان يهدف الى ضمان ان تكون القرارات الهامة التي تصدرها هذه المنظمة بحيث تعكس القوة الحقيقية لها ، وأن تلك القرارات اذا تمت الموافقة عليها يمكن ان تنفذ . ومن بين الاهداف الأساسية للأمم المتحدة ، والتي تم الاعراب عنها في ديباجة الميثاق :

” ممارسة التسامح والعيش معا في سلام قائم على حسن الجوار ” .

ان الوعد الذى قدمه الشعب الأمريكى وشعوب الأمم الاخرى التى أنشأت هذه المنظمة ، لهذا الميثاق ، ليس له الطابع القانوني ، ولكنه التزام جاد أدبي وسياسي لكي تتصرف على مستوى الميثاق والأحكام ، الا اذا عدل بطريقة سليمة دستورية .

وان عمل برلماننا هو اتاحة الاعراب عن ارادة الأغلبية ، ومع ذلك ، فحينما يصبح حكم الأغلبية طغيانا للأغلبية ، فان الأقلية سوف تتوقف عن احترامه ، وبذلك يتوقف البرلمان عن العمل . كل اغلبية يجب ان تدرك ان سلطتها لا تتجاوز النقطة التى تصبح فيها الأقلية غاضبة وتصبح غير راغبة في الالتزام بهذا الميثاق الذى يلزمها .

ان مواطنينا في امريكا ، قدموا استثمارات كبيرة في المنظمة العالمية عبر السنوات باعتبارها الدولة المضيفة ، وكذلك باعتبارها المساهمة الكبرى من الناحية المالية ، وكانت تشارك بضمير فني المناقشات والمفاوضات التى جرت ، وبرامجها أيضا وان الأمريكيين وصلوا ايمانهم بحسن النية والتسامح ، وهم يعلمون ان هنالك كلمات قد يرضون عنها ، وان هناك قرارات قد لا تلقي التأييد دائما ، والآن ، والدورة التاسعة والعشرون تقترب من نهايتها ، فكثير من الأمريكيين في الواقع يتشككون في ايمانهم بالأمم المتحدة ويشعرون بالقلق العميق .

وخلال هذه الدورة التاسعة والعشرين صدرت قرارات تؤيد تأييدا مطلقا ادعاءات جانب واحد حول منازعات عالمية خطيرة . ومع ذلك ازداد الاتجاه في هذه الجمعية لكي تتجاهل الاجراءات العادية ، وذلك لافادة الجانب الذى يتمتع بالأغلبية ، ولكي تلزم مثلي الدول الاعضاء بالصمت ، والذين الأغلبية ، وبعض الأمثلة في هذه الجمعية المؤتمر العام لليونسكو قد سلك نفس الطريق مع ردود فعل ضد الأمم المتحدة ، وان المراقبين المحايدين مثل اليونيسيف قد تأثرت لذلك .

ونحن ندرك ان الحلول الوسط صعبة وتحتاج الى وقت ، في حين ان التصويت بالاغلبية — سهل ، ولكن التقدم حول القضايا الاساسية يجب ان نكسبه . فان الانتصارات على الورق — في النهاية باهظة حتى بالنسبة للمتصرين ، والذي يتحمل التكلفة هي الامم المتحدة كجهاز ، وفي النهاية نتحمله جميعا . ان منجزاتنا لا يمكن ان تقاس بالورق الذي تكتب عليه القرارات . ان الامم المتحدة القوية هي هامة لكل دولة من الدول الاعضاء ، والاجراءات التي تضعفها تضعفنا نحن جميعا ، وخاصة الدول الصغيرة والاقل حظا من النمو ، فان امنها يعتمد بصفة خاصة على الرد الجماعي على العدوان كما ان رخاءها يعتمد على توسيع نطاق الاقتصاد العالمي ، وقد رتهم على عرض تأثيرهم على العالم وهو يزداد بزيادة العضوية في الهيئات العالمية مثل الامم المتحدة .

ونحن ان نستري الانتباه الى هذه الاتجاهات الخطيرة وايضا ان استري الانتباه الى النجاحات التي حققتها الامم المتحدة خلال العام الماضي . ان اعضاء الامم المتحدة تطلبوا على كثير من الخلافات في مؤتمر السكان العالمي ، وفي مؤتمر الغذاء العالمي ، وكان هناك تقدم ايضا في مؤتمر قانون البحار ، وكان هناك اتفاق على البرامج التي تشجع الدول على تخطيط السكان بالنسبة لحجم المواد الغذائية المتوفرة ، ونتيجة لهذه المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة فان المجتمع الدولي بدأ اخيرا يعالج القضيتين الاساسيتين اللتين تعتبران أساسا لآلية محاولة تهدف الى تحقيق حياة افضل لمعظم البشر . في الشرق الاوسط هناك خليط فريد في نوعه من الدبلوماسية المتعددة الاطراف والثنائية — والتي نجحت في وقف الحرب في العام الماضي وفي الفصل بين القوات . ولتوفر حسن النية والتعاون فان مجلس الأمن قد جدد سلطة قوات المحافظة على السلام ، وذلك اتاح الفرصة لكي تشرع عمليات المفاوضات خطوة بخطوة ، وحكومة بلادي تؤمن بأن عملية المفاوضات هذه هي افضل امل في فترة تزيد على ربع قرن من أجل اقامة سلام ودائم وعادل في تلك المنطقة .

وبالنسبة لقبرص فان مجلس الامن والجمعية والأمين العام اسهموا جميعا لاجراز التقدم نحو السلام ونحو المصالحة . وبقي الكثير لكي نفعله ، ولكن التحرك نحو السلام كان مصدر تشجيع . وفي الواقع ، فان اكبر نجاح للامم المتحدة تحقق في العام الماضي ، نتج عن البعثة التي

أوفد الأمين العام برئاسة مستر ويكمان مينوز، والجهد الذي تم بناءً على طلب مجلس الأمن ونجح في الوساطة في النزاع الخطير على الحدود بين العراق وإيران ، وهذا مثال يوضح كيفية منع نزاع صغير من أن يتطور إلى حرب كبيرة ، ويجب أن يذكر من بين منجزات الأمم المتحدة .

لذلك ، فبالرغم من الاتجاه المطلق نحو السلوك العقيم للأغلبية ، فإن منجزات الأمم المتحدة الأخيرة تظهر أن هذه المنظمة تستطيع أن تفعل في هذا العالم الحقيقي لصالح أعضائها جميعاً ، وليسوا الحظ فان الفشل والخلاف يهدد بأن يطغى على سجل النجاحات ، وأن آثار الأمم المتحدة ، ستظل مصدرًا للحزن من الذين شعروا بأنهم ارتكبوا خطأ في حقها .

وقبل أن اختتم ملاحظاتي ، أود أن أقول كلمات قليلة ، ليس بوصفي ممثل الولايات المتحدة ولكن كمواطن أمريكي آمن بحقوق الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٥ ، حينما كنت مراسلاً عدت من الحرب وشاهدت مولد هذه المنظمة .

ويجب أن أقول لكم أن القرارات الأخيرة التي اتخذتها هذه الجمعية ، وقرارات أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة قد أثرت بعمق على الرأي العام في بلدي . أن الشعب الأمريكي يشعر بالقلق العميق لقرارات طرد بعض الدول ووضع قيود على مشاركتها في المناقشات التي تجرى حول موضوعات حيوية بالنسبة لهم ، وهم يشعرون بالقلق على البرامج الإنسانية والثقافية وتحويل البرامج إلى أدوات لانتقامات سياسية . لا الرأي العام الأمريكي ولا الكونجرس الأمريكي يعتقد أن مثل هذه الجهود يمكن أن تتفق مع روح أو نص ميثاق الأمم المتحدة ، وهم لا يعتقدون أن هذه القرارات تتفق مع الأهداف التي أنشئت هذه المنظمة من أجلها ، ويعتقدون أن الأمم المتحدة والمحاكم التابعة لها يجب أن تظهر نفس التفاهم والانصاف والقيام بالمسؤولية التي تطلبها القرارات من الدول الأعضاء .

وبلادي لا تستطيع أن تشارك بفاعلية في الأمم المتحدة دون تأييد الشعب الأمريكي والكونغرس الأمريكي ، فلعدة سنوات كانت تقدم هذا الدعم بسخاء ، ولكن يجب أن أقول لكم بكل إخلاص أن هذا التأييد سوف يقل في الكونغرس ومن شعبنا ، وأن أنصار هذه المنظمة من الشعب الأمريكي يشعرون بالحزن العميق لاتجاه الأحداث في الفترة الأخيرة .

ان أغلبية في الكونغرس وفي شعبنا مازالت ملتزمة بالدفاع عن الأمم المتحدة قوية . . . وهـم مازالوا ملتزمين أيضا بإيجاد حلول سلمية للقضايا التي تواجه هذه المنظمة ، في الشرق الأوسط ، وفي أفريقيا الجنوبية ، وفي كل مكان آخر ، ومازالوا ملتزمين بالعمل على بناء نظام اقتصادى عالمي أكثر عدالة ، ولكن اتجاه قرارات الشهور الأخيرة القليلة ، دفعت الكثير الى التفكير واعادة تقييم دورنا .

انني لم آت الى الجمعية العامة اليوم لكي أقول أن الشعب الأمريكي سوف يعتمد عن الامم المتحدة . أعتقد أن الحرب العالمية الثانية علمت الأمريكيين النفقات المأسوية التي تنتج عن البعد عن الجهود الدولية لاقامة العدالة الاجتماعية وحل المشكلات العالمية ، ولكن ككل أمة ، يجب من وقت لآخر أن نعيد تقييم أولوياتنا ، وأن نعيد النظر في التزاماتنا ونعيد توجيه طاقاتنا ، وفي الشهر القادم سوف أبذل قصارى جهدي لكي أقنع مواطني بأن الامم المتحدة يمكن أن تعود الى طريق الميثاق وأن تعود الى حيث حدد الميثاق الطريق حتى تستطيع الامم المتحدة أن تقدم خدماتها لمصالح اعضائها .

اذا توقفت الامم المتحدة عن العمل لمصالح جميع اعضائها ، فستصبح منظمة مجردة من السلطة وسوف تسقط في ميدان الخطب وتتخلى عن الطريق العام للتفاوض من أجل الوصول الى حلول وسط . يجب أن نحول دون ذلك . ان الاسباب التي انشئت من أجلها المنظمة ، ما زالت سليمة كما كانت في عام ١٩٤٥ ، وهناك اسباب اضافية تتضح من الخراب الشامل الذي يمكن أن ينجـم عن الحرب النووية والتخلف الاقتصادي العالمي والمجاعات .

اذا كنا نريد أن نحقق النجاح ، فيجب أن نجدد التزاماتنا بالمبادئ الرئيسية والتسامح والانسجام والذي بنيت على أساسه الامم المتحدة . يجب أن نضاعف جهودنا لكي تستخدم هذه المنظمة باعتبارها الجهاز الأعلى من أجل ايجاد الحلول الوسط عن طريق المفاوضات . وانني اتعهد بأن تبذل أمتي الجهود نحو هذا الهدف .

السيد ميغيلولو (ايطاليا) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس . لقد طلبت منك أن تأذن لي للتحدث من هذه المنصة اليوم ، لكي أعرض بصفة خاصة الاسباب التي دعت ايطاليا الى أن تؤيد مشروع القرارين المقدمين للجمعية العامة بشأن البند الخاص بدعم دور الامم المتحدة .

ان الموقف الاساسي للوفد الايطالي فيما يتعلق بالموضوع المطروح على البحث اليوم ، واضح لا يحتاج الى أي شرح ، فمنذ تقديم المشروع في سنة ١٩٧٢ ، أيدته ايطاليا ان أنه مشروع يهدف الى دراسة وسائل دعم فاعلية المنظمة وسلطاتها . ان هذه المبادرة قد بدت لنا مناسبة وسليمة . من الناحية السياسية ، وذلك لأنها في جوهرها تعتمد على اعادة تأكيد المبادئ الرئيسية للقانون الدولي بشأن العلاقات بين الدول واحترام السيادة الوطنية وسلامة التراب وعدم التدخل فـي

الشؤون الداخلية لكل دولة عضو ، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، والامتناع عن التزييف أو عن استخدام القسوة .

وان اقتراح رومانيا قد أدى الى مناقشات مفيدة بناءة ظهر منها اتجاهان فكريان . الاول ، وهو يستهدف بشكل خاص دعم امكانية تحقيق الاهداف المنشودة عن طريق زيادة الالتزام باحكام الميثاق وعن طريق زيادة اللجوء الى الامكانيات التي ينطوي عليها الميثاق نفسه . أما الاتجاه الثاني ، وهو يستجيب الى ضرورة تنفيذ أحكام الميثاق بكل دقة ، الا أنه قد أخذ في الاعتبار وجهة نظر أعرض للمشكلة وذلك عن طريق بحث كافة الوسائل الممكنة لدعم المنظمة الدولية بما في ذلك الموافقة عند الاقتضاء على ادخال تكييفات مفيدة لأساليب عملها ووظيفتها .

ونحن نرى أن وجهتي النظر من الممكن التوفيق بينهما . أولا ، أريد أن أؤكد أن حكومة ايطاليا في هذا الصدد متمسكة بمثل الامم المتحدة وهي تؤيد كل التأييد المبادئ والمقاصد التي وردت في الميثاق والتي نعتبرها صالحة اليوم كما كانت صالحة عند تأسيس المنظمة ، ومن مؤسسي المنظمة وزير خارجية الفيليبين ، الجنرال رومولو ، قد أعلن مرة أن المقاصد والأهداف للمنظمة قد كتبت تحتل معمولا بها عدة قرون ، ونحن نوافق على هذا الاعلان ونوافق كذلك على أنه من الضروري لمحافظة على بعض مبادئ الميثاق التي تستهدف مباشرة من أحكام المنظمة ومن مبادئها ، ولكنه من الممكن أيضا ، بل من الضروري أن نعمل على استخدام تلك المقاصد بطريقة تحقق الاهداف الرئيسية للمنظمة على نحو أفضل .

ولهذا فان ايطاليا قد قررت أن تشترك في تأييد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/L.749 والذي يهدف الى تشجيع الدول الأعضاء على القيام بالالتزاماتها في حل النزاعات لدية والالتزامات بالطرق السلمية . وفي هذا الصدد ، فان كل الدول قد دعت الى أن تزيد من الاستخدام المنهجي للأساليب القائمة بما في ذلك المفاوضات واجراء استقصاءات والتوسط والمصالحة والتحكيم والتسوية القانونية بما في ذلك اللجوء الى الأجهزة الإقليمية وللى الترتيبات الإقليمية والى المساعي الحميدة بما فيها مساعي الامين العام والاساليب السلمية المتاحة .

ونحن نأمل أن النداء الذي وجهه (السير لورانس ماكينتاير) للممثل الدائم لآستراليا لتنفيذ مجموعة القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والتي ظلت معلقة سوف يلقي تأييدا عالميا والتزاما عالميا .

وفيما يتعلق بالاتجاه الثاني للتفكير الذي أشرت اليه من قبل ، فاني أريد أن أعلن أنه بينما أخذت الامم المتحدة تقترب من عقدها الرابع ، فانه قد حان الوقت للتفكير لاستخلاص العبرة من الماضي ، ولتقييم أعمال المنظمة . ان كل كشف حساب لنشاطات هذه المنظمة العالمية يعطي لنا صورة لمنجزات وضرة أخرى لنواحي القصور .

وهناك في الحقيقة انجازات هامة ولكنها لم تكن كافية لكي تتغلب على موجة من عدم الارتياح بشأن نواحي الفشل التي عانت منها المنظمة .

ويشعر البعض أن كثيرا من الاهداف النبيلة التي وردت في الميثاق ، لم تتحقق بعد ، فهناك أزمات ونزاعات لا تزال تعاني منها البشرية ، وهناك سياسات للقوة لم تختف بعد ، وهناك سباق للتسلح يستمر في استيعاب مبالغ ضخمة من الموارد كانت هناك حاجة كبرى اليها لتحسين مصير البشرية في كافة القارات . كما أن قوات الامم المتحدة للحفاظ على السلام التي ظهرت الحاجة اليها بشكل واضح عند الأحداث التي دارت في الشرق الأوسط وفي قبرص لا تزال في الحقيقة تحتاج الى مجموعة من القواعد والارشادات ، وهناك أيضا حالات من الاعتداءات على الحقوق الأساسية للانسان وخاصة الابارتايد ، كما أن هناك بعض بقايا الاستعمار ، وكذلك هناك أيضا حالات من التوتر في العلاقات بين البلاد التي تنتج النفط والبلاد التي تستهلكه وكذلك المنتجات الزراعية والمواد الخام التي تنتجها البلاد التي تنتج المنتجات الزراعية والمواد الخام وكذلك هناك أيضا ثغرة اقتصاديـــــة وتكنولوجية تزداد اتساعا فيما بين البلاد النامية والبلاد المتقدمة وهي قد تؤثر على الأمن وعلى الاستقرار على الصعيد الدولي .

وازاء هذه الحقائق ، التي تتطلب التزاما أكثر فعالية من قبل الأمم المتحدة ، فانه من الطبيعي أن نجد أن الأهداف التي تعتبرها الدول الأعضاء ذات أهمية ، قد بذلت محاولات لتحقيقها عن طريق ممارسات تبدو من بعض البيانات التي أدلى بها هنا ، أنها موضع للاعتراض ، ومن جهة أخرى ، نجد أن هناك عددا متزايدا من الحكومات يطالب بأن تصبح الامم المتحدة منبرا سياسيا ، وليسست هيئة تشريعية . ولهذا فانه يجب أن تعكس الأوضاع العالمية المعاصرة بمزيد من الدقة ، ولما كانت هذه الأوضاع قد تغيرت منذ صياغة الميثاق ، فان هناك حاجة لكي نتأكد من أن الامم المتحدة تقوم بالتزاماتها ، وبالمهام الجديدة التي تضطلع بها منذ مؤتمر سان فرانسيسكو ، وأنها كذلك تتفق أحكامها مع بنيان هذا العلم وآماله .

ولهذا فقد دارت مناقشات في هذا الصدد في الماضي ، وأريد أن أشير الى القرار ٢٤٩٩/أ (د-٢٤) الذي أكد على :

” ضرورة دراسة الاقتراحات الرامية الى زيادة فعالية الامم المتحدة ” ،

وكذلك الاعلان الخاص بدعم الأمن الدولي الذي يقر بالحاجة :

” لدعم بكافة الوسائل الممكنة لسلطة وفعالية مجلس الامن وقراراته ” .

قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣٤ (د-٢٥) ٢٥-٢٥٠٢

وهذا هو ما كان خلاصة للموقف الذي اتخذته عدة حكومات ، كما ورد في التقرير الرائع الذي أعده الأمين العام طبقا للقرار رقم ٣٠٧٣ (د-٢٨) والذي ورد في الوثيقة A/9695 . ان مشروع القرار الذي ورد في الوثيقة 2 and add.1 and Corr.1 and L.748 A/ يدعو الجمعية العامة فـي دورتها الثلاثين ، لأن تدرس الآراء والاقتراحات المطحمة في التقرير المشار اليه آنفا ، وكذلك أي بيانات قد تقدمها الدول الاعضاء مستقبلا .

ان وفد ايطاليا سعيد بأن يشترك في تقديم مشروع هذا القرار ، الذي يجب أن يؤدي الى بحث دقيق للمشكلة التي تتلخص في كيفية جعل المنظمة أشد استجابة للتحديات التي تواجهها العالم المعاصر ، ونحن على يقين من أننا ، ونحن نقرب من أبواب العقد الرابع للأمم المتحدة ينبغي أن ندرس امكانيات هذه المنظمة على نحو أساسي ، ذلك لأن الفشل في تكيف المنظمة مع الحقائق الدولية في عالم يتطور بسرعة ، وباستمرار ، قد يؤدي الى خطر تنم عنه بعض الاتجاهات بما في ذلك اتجاه بعض الدول الكبرى لتخطي تلك المنظمة .

وأريد أن أؤكد في هذا الصدد ، وبقوة ، الممثل الدائم لرومانيا السفير داتكو ، في الطلب المقنع الذي تقدم به للموافقة على مشروع القرار A/L.748 and Corr.1 and Add.1 and 2.

السيد ريديك (السويد) (الكلمة بالانجليزية) : في السنوات القليلة الماضية ، واجه المجتمع الدولي مشكلات جديدة اتخذت أبعادا لم نعرفها من قبل ، وتحتاج أيضا الى حلول عاجلة . هنالك خطر بأزمة اقتصادية توسع الهوة بين الأغنياء والفقراء ، وهناك تطور في ميدان تصعيد الاستعمار ، بعد تصفية الامبراطورية الاستعمارية البرتغالية . والان قضية فلسطين تعالج مرة أخرى في الامم المتحدة ، وقد دخل الصراع في الشرق الاوسط مرحلة جديدة ، وموضوع نزع السلاح أيضا اتخذ على ضوء الأخطار المتزايدة لنشر الاسلحة النووية ، اتخذ أهمية متزايدة ، وهذه المشكلات لها عامل مشترك ، وان الحلول لهذه المشكلات وبهذه الأبعاد ، لا يمكن العثور عليها عن طريق جهود منعزلة ، من جانب الدول فرادى ، ولكن تحل فقط في اطار منظمة عالمية قوية . ان الدبلوماسية الثنائية ، لا يمكن أن تكون بديلا للدبلوماسية المتعددة الأطراف ، وان تبعات الأزمات والمشكلات يشعر بها تقريبا كل شخص ، ويمكن ايجاد حلول عن طريق التعاون وحده ، وأن تعقد المشكلات قد زاد من التكافل بين الدول ، وهذا التكافل يتضمن جميع العناصر الهامة من أجل ايجاد مستقبل معقول ، والمشكلات المشتركة ، تحتاج الى حلول مشتركة . ان الامم المتحدة ، بقصورها ، وعيوبها ، هي المنظمة الوحيدة التي تستطيع أن تلبي هذه الاحتياجات .

ودون نظام عالمي ، يعالي امكانيات متساوية لجميع الأمم ، للمحافظة على مصالحها ، فرادى ، أو جماعات ، فان الفوضى العالمية سوف تقوم ، وهي الفوضى التي تجد فيها القوى والفني ، هو الوحيد الذي يستطيع الدفاع عن مصالحه . لذلك ، وبالنسبة للبلاد الصغيرة ، فانه لا يوجد بديل سوى الامم المتحدة . وفي داخل اطار الامم المتحدة ، يمكن للدول الصغيرة ، عن طريق تنسيق جهودها وتضامنها ، أن تتمكن من ايجاد قوة جماعية توازن ضعف الدول اذا ما كانت فرادى . ولقد أيدت السويد بنشاط الجهود المبذولة في السنوات الماضية ، الرامية الى جعل المنظمة منظمة عالمية فعلا ، وقد تم تحقيق نجاح هام في هذا المجال ، وقد فعلنا ذلك ، لأننا نؤمن ايماننا راسحا بأن حل المشكلات العالمية وايجاد عالم يسوده السلام ، يحتاج الى مشاركة جميع

الدول بفض النظر عن سياساتها . ويبدو من المعقول بالنسبة لنا أيضا ، أنه حينما يريد المجتمع الدولي أن يمارس ضغطا على حكومة ما ، فانه يستلج أن يفعل ذلك في داخل الام المتحدة . ولذلك ، فقد وجدنا أنه من غير الحكمة أن نستبد أية حكومة من الام المتحدة أو أن نمصها من الاشتراك في عملها ، وحينما قدمت اقتراحات بهذا المعني لهيئات لا تستطيع اتخاذ القرارات ، فقد كان رد فعلنا عنيفا .

وعن طريق كونها منظمة عالمية فعلا ، فان الام المتحدة ، قد حققت خلال السنوات الماضية مكانة هامة فيما يتعلق بالامن والسلام العالميين وكذلك فيما يتعلق بالتعاون العالمي . وهناك اتجاه متزايد في الام المتحدة ، وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية ، وهو التعاون المتزايد في داخل مجموعات الدول التي توجد بينها مصالح مشتركة أساسية ، وان السويد لترحب بهذا التطور . ان هذه المجموعات المختلفة لها مزايا عطية عديدة في منظمة تضم أعضاء كثيرين مثل الام المتحدة ، وهي تسهم أيضا في ايضاح اهم المشكلات بسرعة ، في كل مجموعة من المجموعات . وبلاضافة الى ذلك ، فان هذه المجموعات يمكن أن تشكل اطارا لاتخاذ مواقف مشتركة ولدعم هذه المواقف .

وعلى كل حال ، هنالك أيضا أخطار في ازدياد المنازعات ، ولذلك فان الموقف الذي يتخذ ، يكون من الصعب التخلي عنه أو تغييره ، حتى اذا كانت هنالك أسباب سياسية قوية ، وللتغلب على مثل هذه الآثار السلبية ، فمن رأينا أن الدول الاعضاء ، ومجموعات الدول الاعضاء ، يجب أن تستفيد من الامكانيات المتاحة للتشاور فيما بينها ، ومع الاعضاء الآخرين ، أو مع اعضاء المجموعات الاخرى .

وسوف يكون أمرا له قيمة بصفة خاصة ، اذا بدأت المفاوضات في مرحلة مبكرة ، وقبل أن تتخذ مواقف عنيدة ، واذا تم ذلك فان كثيرا من المواجهات التي لم يكن لها لزوم يمكن القضاء عليها ، ومنازعات عديدة يمكن أن تحل . ووفد السويد لديه احساس ، بأن الشصور بالاحباط ، كان غسي بعض الاحيان نتيجة لقرارات يمكن أن تلقى موافقة عامة ، ونحن نؤمن أنه اذا وضحت الاهداف على المدى الطويل أمام الاعضاء ، فان التنازلات أمام والنسبة للقضايا الاقل اهمية ستكون مجدية . ان القرارات التي تتخذها الامم المتحدة على أساس التفاهم العريض سوف تحصل على سلطة وأهمية اكبر بدلا من أن تنظر اليها الاقلية التي لها نفوذ بمرارة ، ونحن نعتقد ايضا انه كلما كانت المشاورات قد استخدمت على نطاق واسع ، كلما ساد مناخ أفضل في المنظمة ، ويحتاج هذا الى ايجاد الحلول المبنية على أساس تحقيق التكافل بين الامم ، لمواجهة المشكلات التي سوف تواجهنا الان ومستقبلا .

وقد أظهرت التطورات في السنوات الاخيرة الماضية ان الدول الاعضاء تود أن تعطى الامم المتحدة مسؤولية متزايدة ، فاذا كنا نريد أن تتمكن الامم المتحدة من أن تواجه هذه المسؤوليات ، فيجب لجهاز المنظمة ان أن يتصرف بالمثل ، فان ميثاق الامم المتحدة هو اساس العمل في كل اجهزة الامم المتحدة ، وامكانيات الميثاق لم تستثمر بالكامل بعد ، ونحن لا نعتقد انه عن طريق تعديل الميثاق ، ولكن عن طريق تطبيق افضل للميثاق ، فان دولا كثيرة صغيرة يمكن أن تبقي على اهتمامها بالامم المتحدة ، وفي خلال سنوات شهدنا عدة محاولات لتفسير الميثاق بطريقتة وجدت السويد صعوبة في أن تربطها مع نص وروح الميثاق . في بعض الاحيان كان يتم ذلك بغية استخدام الاغلبية المؤقتة المتاحة ، ولكن هذا لم يقنعنا بأن هذا هو الطريق السليم . وتؤمن السويد بأن الدول الاعضاء يجب أن تبذل قصارى جهدها للابقاء على مكانة الميثاق ، فالميثاق وشرحه لكيفية الوصول الى القرارات ، هو أفضل ضمان لامكانيات الدول الصغيرة للدفاع عن مصالحها ،

ويعطي الميثاق للدول الصغيرة الفرصة لكي تمارس نفوذها في القضايا العالمية الهامة ، وما كان ذلك ممكنا ، اذا كانت القرارات تتخذ على أساس القوة وحدها . فالدول الصغيرة وليسـت الدول العظمى ، هي التي سوف تجني ثمرة التطبيق الكامل للميثاق ، وفي هذا المجال ، تعتقد السويد انها مهمة هامة لكل الدول الاعضاء أن تدافع عن الميثاق وعن مبادئه ، وأن تطلب تطبيقه

بافضل الطرق واسلمها روحا ونصا ، وان دعم الميثاق سوف يسهم في زيادة احترام الامم المتحدة على الصعيد العالمي ، وفي الوقت نفسه يدعم دور الامم المتحدة فيما يتعلق بالسلام والا من العالميين . اما خطر المنازعات نتيجة للخللات الاساسية بين الشرق والغرب ، بيد وانه سيقل بفضل سياسة الوفاق ، ولكن هناك منازعات اخرى قد تزداد عمقا ، عن طريق التنافس على مصادر الموارد في الارض وفي المحيطات والفضاء مما يشكل نوعا من المنازعات ذو طابع خطير يزداد بدلا من أن يتناقص ، وقد اعطى الميثاق مجلس الامم المسؤولية الحاسمة لمعالجة مثل هذه المشكلات ، ولكن حتى قبل ان تتطور المنازعات الى ازمة ، يجب ان يتمكن الميثاق من أن يجعل اجهزة الامم المتحدة تعمل لوقف المنازعات وايجاد حلول لها .

وفي رأينا انه قد يكون من القيم الان ان نعطي اهمية متزايدة لهذه الموضوعات ، وبحسب الوسائل في ضوء التطورات الاخيرة من اجل زيادة الوعي بين الدول والامم لوجودها . لذلك فان السويد قد رخصت بمبادرة استراليا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ، ومن دواعي سرورها أن تشترك في تبني مشروع القرار المتعلق بالتسويات السلمية للمنازعات ، واذا تمت الموافقة عليه يمكن أن يسهم في المسائل الحيوية في دعم نشاط منظمات الامم المتحدة .

أخيرا ، ان وفد بلادي يود أن يوضح أهمية استخدام جميع امكانيات ترشيد اجراءات منظمنا حتى نحقق اقصى فاعلية في عملنا . ان اللجنة تحت رئاسة السفير بورث سفير الدانمارك ، قد كرس جزءا كبيرا لبحث هذه المشكلات ، ونحسب أننا أن نضع التوصيات التي توصلت اليها اللجنة فسي عملنا اليومي ، وقد تكون هناك وسائل اضافية ايضا للاسراع من خطى عملنا ومداولنا في هذه الجمعية العامة ، وقد يكون من المفيد مثلا أن نبحث امكانيات اجراء انتخابات مبكرة لاجراء المكتب في كل دورة وذلك لتسهيل الاعمال التحضيرية حول جدول الاعمال ، فاذا تم ذلك مبكرا قبل الدورة ، فيمكن ان نتجنب تدفق القرارات التي نشهدها الان في المراحل الاخيرة ، واذا بحثنا هذه الاجراءات بعناية فسنستطيع أن نكيفها وفقا للظروف المتغيرة ، وبذلك نجعل بالامكان للمنظمة العالمية أن تواجه المهام التي تزداد صعوبة أمامها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣٢٠